الغرب الأوروبى و حركة الإصلاح

فى الدولة العثمانية

أ. د. سعيد بن سعد سفر الغامدى(*)

١ ـ بداية حركة الإصلاح فى الدولة العثمانيـــة وموقـــف أعضـــاء الهيئـــة الإسلامية منها :

بلغت الدولة العثمانية فى القرن العاشر الهجرى / السادس عشـــر الميـــلادى أوج عظمتها وقوتها ، وعقدت لها الزعامة على العالم الإسلامى الســـنى ، منـــذ أن استطاع السلطان سليم الأول (٩١٨ ـ ٩٢٧هـــ/١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) أن يهزم الشاه إسماعيل الصفوى ، شاه إيران ، وحامى المذهب الشيعى ، ثم اســـتطاع الســـلطان سليم أن يحقق انتصاره أيضاً على الدولة المملوكية فى الشام ومصـــــر . وتـــأكدت زعامة العثمانيين للعالم الإسلامى بدخول إقليـــم الحجـــاز ســـلمياً ضمـــن الســـيادة العثمانية، وتشرف سلاطين الدولة العثمانية بخدمة وحماية الحرمين الشريفين .

لكن بدأت ـ منذ القرنين السابع عشر والثـــامن عشـــر الميلاديـــن ـ بـــوادر الضعف المبكر تدب فى الدولة العثمانية . وقد تبين ذلك من خلال المعاهدات التـــى عقدتها الدولة مع بعض الدول الأوربية ؛ حيث تنازلت فيها الدولة العثمانيـــة عـــن كثير من مظاهر قوتها ، التى كانت تتعامل من خلالها مع تلك الدول .

ومنذ القرن التاسع عشر ازداد ضعف الدولة العثمانية ، وازدادت تبعاً لذلـــك أطماع الدول الأوربية فى ممتلكاتها ، وعرفت عندها الدولة العثمانية ـ فى الدوائـــر السياسية الأوربية ـ بالرجل المريض . وكان أن سارعت دول أوربا إلى الســـيطرة على هذا الجزء أو ذاك من ممتلكات الدولة العثمانية . ولم يقارب القـــرن التاســـع عشر على الانتهاء إلا وقد خسرت الدولة معظم ممتلكاتها فى شرق أوربا ، وشـــمال إفريقية ، ولم يبق لها فى تلك البلاد إلا مجرد الاسم .

(*) أستاذ بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض .

ونظراً لعوامل ومظاهر الضعف السالفة ، أحست الدولة العثمانية منذ القـــرن السابع عشر بحاجتها إلى الإصلاح ، وظلت هذه الفكـــرة تشـــغل أذهـــان بعـــض السلاطين والمفكرين ورجال السياسة فى الدولة ، منذ عهد كـــل مـــن الســـلطانيين عثمان الثانى (١٠٢٨ - ١٠٣٢هـــ/١٦١٨ - ١٦٢٢م) ومراد الرابـــع (١٠٣٣ - ١٠٥٠هـــ/١٦٢٣ - ١٦٤٠م) .

وكانت حركة الإصلاح فى ذلك العهد تتبع من واقع حركة التاريخ العثمـانى ، وفى إطار الثقافة العثمانية الإسلامية ، وبتشخيص السبب فى ضعف الدولة وجد أنـه الابتعاد عن تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة فى كافة مناحى الحيـــاة . وهـــذا مـــا تضمنته اللائحتان الإصلاحيتان اللتان تقدم بهما المفكـــر العثمانى « قوجى بـك » إلـــى كـــل مـــن الســـلطان مـــراد الرابـــع ، والســـلطان إبراهيـــم الأول عـــام ١٠٥٠هـــ/١٦٤٠م.

وعندما أدرك السلطان مراد الرابع أن الدولة العثمانية تعانى من الانـــهيار ، أخذ فى إجراء بعض الإصلاحات الحربية البســـيطة بغيـــة وقفـــه ، وقـــرن ذلـــك بإجراءات إدارية بمساعدة قاضى عسكر الأناضول .

وفى نهاية ذلك القرن تبنت أسرة كوبريلى بعض الإصلاحات ، كان من بينـها نظام جديد خاص بتحسين أحوال الرعايا ، بيد أن هذا الإصلاح لم يتضـــح ، ولـــم تظهر له آثار ذات شأن[١] .

وكانت حاجة الجيش إلى الإصلاح أهم مالفت انتباه هؤلاء السلاطين ولذا كان من الطبيعى أن يتجه الإصلاح إلى الجيش ، فالحكم العثمانى فـــى طبيعتـــه حكـــم عسكرى، والجيش هو الذى يحكم ، إلى جانب وظيفتـــه الأصليـــة فـــى الحـــرب . وانعكست هذه الصورة فى الهزائم المتلاحقة التى نزلت بالدولة العثمانية فـــى ذلـــك القرن مما تطلب الإسراع بإصلاح الجيش قبل غيره من إدارات الدولة[٢] .

وكان السلطان أورخان بن عثمان هو أول من كون هذا الجيش الانكشـــارى ووضع له نظاماً صيغ فى أربع عشرة مادة ، تضمنت النظـــام الداخلـــى للجيـــش ، وتنظيم علاقات أفراده بعضهم ببعض ، كما نصت على الطاعة والمطلقة والانقيـــاد التام لأولى الأمر[٣] .

ويتبين من قانون أورخان ، أن نشأة الانكشارية كانت عسكرية دينية ، وقـــد عنى معظم السلاطين العثمانيين بالجيش ، وقادوه إلـــى معـــارك النصـــر والظفـــر وفتحوا به بلاد شرق أوربا ، حتى كان عهد الســـلطان محمـــد الثـــالث (١٠٠٤ - ١٠١٢هـ/١٥٩٥ - ١٦٠٣م) الذى سمح لبعض العناصر المختلفة مثل الفلاحيـــن والحرفيين بالانخراط فى سلك الانكشارية ، بعد أن كان ذلك محظوراً عليـــهم مـــن قبل .

وسرعان ما أخذ الفساد يتسرب إلى الجيش تدريجياً ، بعد أن أصبـــح البـــاب مفتوحاً أمام العناصر الأخرى للانتظام فى سلك الإنكشارية . وكـــانت النتيجـــة أن تضاعفت الأعداد المنتمية إلى وجاقات الإنكشارية ، وتضاءل ارتباطهم بثكناتـــهم ، كما أصبح قسم كبير منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لتسلم مرتباتهم ، وأهمل الأفـــراد واجباتهم فى الحرب ، بل أصبحوا يعتدون على السكان ويعيثون فى الأماكن التـــى يمرون بها فساداً ، وإذا ما نشبت الحرب لا يثبت منهم أحد ، بـــل يلـــوذ الجميـــع بالفرار[٤] .

ومن العوامل التى ساعدت الانكشارية فـــى تماديـــهم فـــى أعمـــال الفســـاد والخراب، تولى سلاطين ضعاف لا يستطيعون السيطرة عليهم والضرب على أيـــدى المفسدين ، كذلك أدى توقف الفتوحات العثمانية فى شرق أوروبا ووقوفـــها موقـــف المدافع عن نفسه فقط ، أدى ذلك إلى فراغ الجيش ، ولم يعد له مجال يســـتنفذ فيـــه طاقته فلجأ معظمهم إلى السلب والنهب والفساد. وأصبح الجيش العثمانى الانكشارى

فى القرون الثلاثة الأخيرة عامل فساد ، بعد أن كان عـــامل إصـــلاح ، وأداة هـــدم وتخريب بعد أن كان عنصر بناء .

أما الإصلاح الإدارى : فكان فى مقدمة السلاطين الذين اهتموا به الســـلطان مراد الرابع والسلطان أحمد الثـــالث (١١١٥ - ١١٤٣هـــ/١٧٠٣ - ١٧٣٠م) ويرى بعض المؤرخين أن الأخير أول سلطان اتخذ الخطوة الأولى نحـــو محاكـــاة الحضارة الغربية ، والاستفادة من المبادئ الملائمة فيها وساعده فى ذلـــك الصـــدر الأعظم إبراهيم باشا الذى تولى منصب الصدارة العظمى فـــى الفـــترة (١١٣١ - ١١٤٣هـــ/١٧٨١ - ١٧٣٠م) .

وقد أرسل الصدر الأعظم إبراهيم باشا الوزير العثمانى سعيد جلبـــى ســـفيراً للدولة العثمانية فى باريس عام ١١٣٤هـــ/١٧٢١م وكلفه بان يدرس عناصر المدنية الغربية التى يمكن تطبيقها فى الدولة العثمانية ، ولا تتعارض مع تعـــاليم الشـــريعة الإسلامية .

وعند عودة هذا السفير إلى أستانبول - بعد أن أدى المهمة التى كلف بها فـــى باريس - أوصى بإنشاء المطبعة فى الدولة العثمانيـــة . غـــير أن بعـــض القضـــاة والعلماء عارضوه فى ذلك ؛ وكان الدافع وراء تلك المعارضة هو الخـــوف علـــى المصحف من التحريف . غير أن شيخ الإسلام عبد الله أفنـــدى اقتنـــع بضـــرورة إصدار فتوى تجيز طباعة الكتب العلمية والتاريخية والقواميس ، واستثنت الفتـــوى عدم طباعة القرآن الكريم والكتب الشرعية ، وصدر فرمان سلطانى بذلك فـــى ١٢ شعبان عام ١١٤٠هـــ/٥ يوليه عام ١٧٢٧م .

وقد أخرجت المطبعة سنة ١١٤٣هـــ/١٧٢٩م أول كتاب باللغة التركية وهـــو ترجمة لمعجم الصحاح للجوهرى ، باسم (كتاب معجم وانقولى) ، ثم صدرت بعـــد ذلك مجموعة من الكتب فى العلم والمعرفة والخرائط[٥] .

كذلك نشطت حركة الإصلاح الإدارى والعسكرى فى عهد السلطان محمـــود الأول (١١٤٣ - ١١٦٨هـ/١٧٣٠ - ١٧٥٤م) ، حيث أدرك هذا السلطان أهميـة إعداد عساكر مدربة كخطوة أولى نحو الإصلاح ، ومهد لهذا العمل بنشـــر رســالة «أصول الحكم فى نظام الأمم» ، كما أمر بترجمة بعض الكتب التى تتحـــدث عـــن فنون الحرب والقتال من اللغات الأجنبية وخاصة من الإيطالية ، وشـــجع الســلطان المضى فى مشروع الطباعة ، فأنشأ داراً لها ، وصرح للقائمين بالعمل فيـــها علـــى نشر الكتب التاريخية والجغرافية ، وأمر بسبك الحروف اللازمة للطباعة ، وصـــب القوالب الضرورية لها ، وهكذا سار السلطان محمـــود الأول بـــالإصلاح الحربـــى والإدارى والثقافى فى نفس الوقت(٦) .

وحمل السلطان مصطفى الثالث (١١٧١ - ١١٨٧هـــ/١٧٥٧ - ١٧٧٤م) أفكار محمود الأول الإصلاحية ، ولكن الحروب المتوالية لم تمكنه من نشر حركـــة الإصلاح على نطاق واسع . وقد أرسل السلطان أحمد رسمى باشا فى سفارة إلـــى فينا ؛ لدراسة أحوال أوربا وإعداد تقرير بذلك . وفى سنة ١١٧٣هـ/١٧٥٩م أعـاد فتح المهندسخانه ، أى (مدرسة الهندسة) سراً ، وقد استفاد هـــذا الســلطان مـــن مشـــورة البـــارون دى تـــوت De Tott الـــذى وصـــل إلـــى اســـتانبول ســـنة ١١٨٧هـ/١٧٧٣م(٧) .

وكان مصطفى الثالث يكثر من دعوة السفراء الأوروبيين إلى حفـــلات فـــى عاصمته ، ويتحدث معهم فيها عن أفكاره الإصلاحية . وفى أحد الاجتماعات فـــى حضرة وزراء الدولة ، وباشوات الايالات ، وكبار العلماء صرح بأن فرنســـا قـــد تعهدت له بإمداد الدولة العثمانية بعدد كبير من السفن الحربية ، لإنشـــاء أســطول جديد ، ودلل ذلك على تصميمه وقوة إرادته(٨) . وافتتح ســـنة ١١٨٧هـــ/١٧٧٣م (مهندسخانة بحرى همايون) أى كلية الهندسة البحرية الهمايونيـــة ، وأراد أن يفتـــح قناة السويس ، كما أراد ربط نهر صالاريا عن طريق بحـــيرة صابانجـــه بخليـــج

إزميت ، ولكنه لم يوفق ، وأسس منشأة فى مكة لضمان وفـــرة المياه[٩] . وقـام مصطفى الثالث بإكمال ما بدأه محمود الأول ، من حيث إعداد العســـاكر المدربـة ورتب لذلك الجداول واللوائح .

وأهتم السلطان عبد الحميد الأول (١١٨٧ - ١٢٠٣هـــ/١٧٧٤ - ١٧٨٩م) بتقوية المدفعية والإكثار منها ، وتنظيم العساكر المدربة ، ولكنه لم يستطع أن ينفـذ برنامجه الإصلاحى فى هذا الشأن ، فقد عارضه ضباط الانكشارية ، كما أن أفـراد العساكر أنفسهم لم يمكنهم أن يميزوا بين الخير والشر ، فأوقف ترتيـــب العســاكر المدربة ؛ خوفا من الفتنة .

ولما أرسلت الحكومة الفرنسية الجنرال لافييت لمعاونة السلطان فى إصلاحـه الحربى ، كلفه عبد الحميد الأول بالإشراف على تنظيم كلية الهندســة العســكرية ؛ لكى تزود تلاميذها بخبرة كافية فى علم التحصينات . وتم افتتـاح الكليـة ، وكـان يدخلها الطالب من سن ٨ إلى ١٢ سنة ، وبعد ثمانى سنوات من الدراسة والتدريـب كان يمنح المتخرجون منهم لقب مهندس ، ونشطت حركة الترجمة للمؤلفات التـــى تتصل بالهندسة ، والهجوم والدفاع والفنون الحربية والرياضية . وكان مـــن بينـها دائرة المعارف الفرنسية ، وكـانت بالمكتبـة أيضـا كتـب باللغـة الإنجليزيـة ، استحضرت إليها من إنجلترا ، وقام بالتدريس فى الكلية مدرســون مـن إنجلـترا وفرنسا وبعض الدول الأوربية .

ولكن إصلاح الشئون العسكرية ما كان يمكـن أن يتـم بـإصلاح المدفعيـة والبحرية وحدهما ، بل كان لابد من إصلاح أحوال سائر أسلحة الجيش ، ولا سـيما فرق المشاة أيضا ، على أساس التعليم العسكرى وفقا للأصول التى كان قد توصـل إليها الأوربيون ، غير أن ذلك اصطدم بعقبات كثيرة من جراء أوضاع الإنكشـارية المعارضة للتعليم العسكرى ، وكل جديد ؛ خوفا من الاستغناء عن خدماتهم إذا مـا تم للسلطان تكوين الفرق العسكرية الجديدة ، وكان شعارهم فى إنكـار ومعارضـة

النظام الجديد قولهم : « إن ولى الله الحاج بكتاش قد بارك جماعة الإنكشارية - عند تأسيسها - ودعا لها بالنصر الدائم »[١٠] . إذ كانوا يزعمون أن بركة ذلـــك الولـــى ودعائه يغنيها عن كل تعليم ، ولهذا السبب توقف إصلاح الجيش .

أما الإصلاحات العسكرية والإدارية فى عهد السلطان سليم الثالث (١٢٠٤ - ١٢٢٢هـ/١٧٨٩ - ١٨٠٧م) ، فقد قطعت شوطاً بعيد المدى ، لكن نظراً لكـــثرة العراقيل التى وضعت أمامها لم تأت ثمارها إلا فى أواسط القـــرن التاســـع عشـــر الميلادي .

واصطدام أمر إصلاح الجيش بمعارضة شديدة على الرغم من شدة الحاجـــة إليه ، واستنفذ جهود رجال الدولة مدة تزيد على نصف قرن ، كما تعرضت ســـائر الإصلاحات إلى معارضة أشد من ذلك بكثير ، مما تطلب جـــهوداً أضنـــى ومـــدة أطول .

وقد أعلن السلطان سليم النظم والإصلاحات المسماه بـــ « النظام الجديـــد » فى سنة ١٢٠٧ - ١٢٠٨هـ/١٧٩٢ - ١٧٩٣م . واعتمد على الضباط والخـــبراء والمدربين والأوربيين والفرنسيين فى المدارس الحربية التى أنشأها .

وأرسلت الحكومة العثمانية إلى فرنسا فى خريف ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م قائمـــة تحتوى على أسماء مجموعة من الضباط والفنيـــين للاســـتعانة بـــهم ، فاســـتجابت الحكومة الفرنسية فى سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م لطلب السلطان ، وأرسلت إليه السفير الجنرال أوبرت Aubert Dubeyet ومعه مجموعة من الخبراء العسكريين[١١] ، وهديـــة من المدافع المتحركة على جرارات ؛ لكى تقوم الدولة العثمانية بتجربتها ، وصنـــع مثيل لها إذا ما اقتنعوا بجدارتها[١٢] .

ويعتبر السلطان سليم الثالث أكثر سلاطين آل عثمان تفتحاً ، ولم يكن ضيـــق الأفق كأبيه مصطفى الثالث . ونظر إلى الانكشارية على أنهم سبب معظم الكـــوارث التى حلت بالدولة العثمانية .

ولم يكتف السلطان سليم ورجاله بإنشاء الجيش الجديد فى عاصمة الدولة العثمانية وحدها ، بل سعى وراء تعميم هذا النظام شيئا فشيئا ، وشجع الولاة أيضا على الأخذ بهذه النظام على أساس التعليم العسكرى الجديد . ويقدر معظم المؤرخين أن مجموع أفراد جيش النظام الجديد بلغ فى عهده (٦٠,٠٠٠) جندى . ويرى المؤرخ الأستاذ أنور ضياء كارال أن « النظام الجديد » : بمفهومه الضيق يعنى إنشاء جيش مدرب على النظام الأوربى . وأما بمفهومه الواسع فيعنى محاولة التخلص من الإنكشارية والحد من نفوذ العلماء وإجراء الإصلاحات فى العلوم والفنون والزراعة والتجارة على النظم الأوربية ، واقتباس حضارة الغرب التى تقدم بفضلها[١٣] .

كذلك وضع السلطان سليم نظاما سماه « نظام السلطان سليم الثالث » ، وبين فيه الخطوات التى ينبغى إتباعها لإصلاح الجيش[١٤] .

ولكن أعداء النظام الجديد أخذوا يبثون الفتن وينشرون الإشاعات ، فاضطر السلطان سليم إلى إصدار فرمان فى غرة ربيع الأول سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٥م يؤكد فى أغلب مواده أنه متمسك بالشريعة الإسلامية ، وأنه محب للعلم والصوفية ، وذلك ليقضى على الفتن ، ولينفى الشائعات التى نادت بأن النظام الجديد تشبه بنظام الكفرة، ومن تشبه بقوم فهو منهم، وقد بدأ السلطان فرمانه بأن دافع عن النظام الجديد ، ووصفه بأنه فكرة حسنة ، رغم قلة عدد جنوده ووعد بأن يزيد من عدده فى بعض مناطق البلقان مستقبلا ، ثم أشار إلى أنه متمسك بتعاليم الشريعة الإسلامية ، وإلى أنه يأمر بقراءة الفقه الشريف فى المساجد كأجداده ، ثم أنه يطلب الدعوات الصالحة دوما من المشايخ ومن المتصوفة ، وينعم على الفقراء لاستجلاب دعواتهم الطيبة[١٥] .

وقد عارض الانكشارية ، ومن انضم إليهم من العلماء وطلبة العلم والمتصوفة النظام الجديد . واستفتوا شيخ الإسلام محمد عطا الله فى عدم جواز

الأخذ بأنظمة الدول الكافرة ، فأفتاهم بعدم جواز ذلك ، كما أفتـــاهم بجــواز خلــع السلطان سليم من الحكم بناءاً على طلبهم . ولم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلـــى إعــدام السلطان سليم .

ومما ينبغى الإشارة إليه أن أعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة لم يقفوا جميعــاً موقف المعارض من حركة الإصلاح العثمانى ، سواء كان ذلـــك الإصـــلاح فـــى النواحى العسكرية ، أو فى النواحى الإدارية والثقافية ، فكان لديـــهم مـــن الوعـــى الدينى ما يجعلهم يؤيدون أى إصلاح لا يتعارض مع تعليـــم الشـــريعة الإســـلامية السمحة ، إذا كان الدين الإسلامى لا يمنع من الأخذ بأسباب القوة والعـــزة والمنعـــة لمواجهة عدو الله وعدو المسلمين ، بل على العكس مـــن ذلـــك ، فالإســـلام حـــث المسلمين على الاستعداد ما استطاعوا لمواجهة عدو الله وعدوهم .

وكان أن اقتصرت المعارضة على فئة قليلة من العلمـــاء وشـــيوخ الإســـلام وطلبة العلم ، أغلبهم من المتصوفة الذين غالوا فى دينهم ، حتى خرجـــوا عنـــه ، وكفروا به ، ونسبوا إلى الدين ما ليس فيه ، وأعرضوا عـــن كثـــير ممـــا فيـــه ، وتظاهروا بالزهد والتقوى حتى يجتمع الناس حولهم ، وهم فى الحقيقة أبعد النـــاس عن الإسلام وتعاليمه ، يسعون فى غير وعى لجمع المال مـــن أى مكـــان وبأيـــة طريقة، حتى ولو اضطروا إلى الإفتاء بغير ما أنزل الله ، أو الكذب علـــى رســـوله عليه أفضل الصلاة والسلام . فكان لكثير من المتصوفـــة والدراويـــش - بمختلـــف طرقهم - دور كبير فى أضعاف الخلافة العثمانية الإسلامية ، وإسقاطها فى النهايـــة، كما لهم دور كبير أيضا فى نشر الجهل بين الناس ، ووضع الأحـــاديث المكذوبـــة على رسول الله ﷺ ؛ كى يؤيدوا فتاواهم وحججهم الكاذبة . ونشروا الخرافـــات ، والإشراك بالله مثل التعلق بالأولياء ، وزيارة قبورهم إلى درجة عبادة هذه القبـــور ، وهؤلاء الأولياء ، وأصبحوا يدعونهم من دون الله ، ويطلبون منهم قضاء حوائجـــهم ومطالبهم .

ومن المؤسف حقاً أن هذه الأمور الشركية ، التى نشرها كثير من المتصوفة فى أنحاء الدولة العثمانية ، لا يزال كثير منها باق إلى اليوم فى كثير من البلاد التى حكمتها الدولة العثمانية ، فنرى ونسمع الآن فى كثير من البلاد الإسلامية ، رفع القبور وتزيينها وزخرفتها وزيارتها من قبل الرجال والنساء والطواف حولها ، وسؤال أهل القبور قضاء حوائجهم ، ورفع مظالمهم ، وشفاء مرضاهم . كذلك نرى تقديس بعض الصالحين إلى درجة لا يرقى إليها الأنبياء ، مثل إدعاء علم الغيب ، وبالمقابل نرى إلصاق التهم والافتراءات بالأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام ، وبالصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

ومما هو جدير بالذكر والاهتمام والتركيز ، أن الفئة التى عارضت الإصلاح فى مختلف نواحيه أغلبهم من المتصوفة ، الذين شوهوا سمعة وسيرة أعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة فى الدولة العثمانية بانتسابهم إليها . وهم فى الحقيقة أبعد الناس عنها حتى أصبحنا نرى الكثير من المؤلفات - من المؤرخين والكتاب - تصف الهيئة الإسلامية بأنها ألعوبة فى أيدى السلاطين والقادة ، وأنهم كيفوا الدين حسب الرغبات والشهوات ، وأصدروا هذا الحكم المطلق على جميع أعضاء الهيئة الإسلامية دون تمييز ، ولم يحاولوا تتبع آراء ومعتقدات الفئة المعارضة ، وهذا أمر خاطئ ؛ فالتخصيص فى الحكم أولى من التعميم فى هذا المجال .

٢ - موقف العلماء والمفكرين من حركة الإصلاح فى عهد السلطان محمود الثانى والسلطان عبد المجيد :

أهتم السلطان محمود الثانى (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩م) بأمر القضاء على الإنكشارية أشد الاهتمام ، حتى نجح فى التخلص منهم عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

كذلك شرع السلطان محمود فى تنظيم الجيش الجديد وفق النظـــم الأوربيـــة وساعده فى ذلك خليل باشا وزير الحربية ، الذى كان يردد على الســـلطان محمـــود قوله : « إن لم نتمثل بأوربا ، فأننا سنعود القهقرى إلى آسيا»(١٦) .

واستمر السلطان فى الاستعانة بالخبراء الأوربيين ، فـــى إنشـــاء المصـــانع الحربية ، والمدارس العسكرية ، وأهتم بزيادة عدد جنود الجيش الجديـــد ، وإلغـــاء استعمال الأسلحة القديمة والاستعانة بالأسلحة الأوربية الحديثة(١٧) . ويذكر الضـــابط الشهير جون مولتكه الذى اشترك فى تدريب الجيش العثمانى فى هـــذه الفـــترة ، أن الإصلاحات كانت ذات طابع شكلى محض(١٨) .

ولكن خان الحظ السلطان محمود الثانى ، فقد قضى على جيشه القديم قبـــل أن يكون جيشاً جديداً متكاملاً - كما يذكر ذلك بعض المؤرخين - وربمـــــا نلتمـــس له العذر فى ذلك ؛ فالإنكشارية كانت تثير القلاقل والفتن كلما أعد أى سلطان بعـــض الفرق على النظام العسكرى الجديد ، وكانت شرور الانكشارية فى هذه الفـــترة قـــد بلغت مدى بعيداً .

وشرع السلطان محمود الثانى فى الإصلاح الإدارى والقضـــائى والتعليمـــى والزراعى والتجارى(١٩) ، ولكن حركة الإصلاح لم تكن تسير فى نفـــس المســـتوى الذى سار فيه الإصلاح الحربى . ومن هنا نتساءل عن فائدة وضع أحدث الأســـلحة فى أيدى أفراد افتقدوا الروح المعنوية أو فهم أهداف الدولة ؟ كما نتساءل أيضاً عمـــل يحققه جيش تم تدريبه وتسليحه وتثقيفه ، ولكن ظل يستند إلى جهاز إدارى بطـــىء التطور ؟

والذى لا شك فيه أن التطور الاجتماعى والثقافى والإدارى على يدى محمـــود الثانى لم يكن بالقدر الذى يضمن نجاح الإصلاح الحربى .

إن الدليل القاطع على ضعف إصلاحه الحربى ، هو اضطراره للاعتماد على روسيا . واعتماد السلطان على روسيا كان السبب المباشر للنفور الشديد من حركتـــه

الإصلاحية بصفة عامة ، ومن الإصلاح الحربى على الأخص ، ومن ثم تضاعف يأس الناس وقنوطهم .

ولا شك فى أن محمود الثانى كان سئ الحظ ، وأن إصلاحاته ظلت موضع شك كبير ، وأن ظروفاً كثيرة وقفت ضده ، ويمكن القول بان هزيمة الجيش العثمانى الجديد فى معركة نصيبين سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م كان معناها الخاتمة المفجعة للإصلاح الحربى .

إن حركة الإصلاح لم تحدث نتيجة الاتصال بالغرب ، ولكن لمحاربة الغرب بنفس أسلحته ، وكان الوصول لمستوى الغرب الحربى ، يستلزم الوصول لمستواه الاقتصادى والعلمى والمالى ، وتحقيق هذا كله يستلزم مستوى الغرب فى الوعى والإدارة .

ومن الأعمال التى قام بها محمود الثانى فى إطار الإصلاح استعادة سيطرة الحكومة فى الولايات . وقد صمم على أن تكون سلطته فعلية فى جميع الولايات كما هو الحال فى العاصمة ، فحارب أصحاب العصبيات ، وأصحاب الحقوق المكتسبة من المتنفذين ، وصمم على إخضاع العناصر المتمردة من الولاة وأرباب الاقطاعات ، وأخذ بسياسة تقوية قبضة الدولة على الولايات ، وإصلاح الحكم المركزى فى العاصمة والولايات ، وبالرغم من الهزائم المتلاحقة التى حلت بالدولة فى عهده ، سواء فى حربه مع اليونان ، أم فى حروبه الخاسرة مع تابعه القوى فى مصر محمد على الذى تمكن من احتلال بلاد الشام، وفكر فى الزحف على استانبول لخلعة، فقد استطاع محمود إنهاء عهد المغامرين من أصحاب العصبيات، وإنشاء الحكومة القوية فى الولايات العربية التى تهيمن عليها العاصمة تماماً ، كولايات بلاد الشام ، بعد جلاء القوات المصرية عنها سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، وبغداد بعد عزل آخر الباشوات المماليك داود باشا حوالى ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، وطرابلس الغرب بعد عزل الأسرة القرامنلية فى سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

أما فى مجال التعليم : فكان يوجد - حتى ذلك الوقت - مدرستان : الأولى المدرسة البحرية ، والثانية مدرسة الهندسة العسكرية ، اللتان أقيمتا فى سنة ١١٨٧- ١٢٠٨هـ/١٧٧٣ - ١٧٩٣م ، وفى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م . وكان أن صدر فرمان يعلن أن التعليم الابتدائى للشعب هو مسئولية الدولة ، وكان هذا يعنى رفع يد الهيئة الإسلامية عن الإشراف على التعليم .

ومع ذلك فإن هذا القرار لم يكن له أى تأثير مباشر ؛ إذ استمرت المدارس الابتدائية تحت سلطة وإشراف شيخ الإسلام ، وظل مرسوم ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م عديم التأثير ، حتى ظهر الإصلاح فى المدارس الابتدائية ، وأقيمت مدارس جديدة، وعين وزير للتعليم للمرة الأولى فى الدولة العثمانية . وكانت هذه المدارس تدعى « المدارس الرشدية » و مهمتها تقديم نموذج من التعليم المتقدم على مدارس «الصبيان» للتأهيل للدخول إلى مختلف مدارس الجيش والبحرية والطب ووظائف الدولة . وكان إنشاؤها أصلا بغرض سد الفراغ الموجود فى مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات التعليم الابتدائى . وفى عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م اتخذ السلطان خطوات ثورية ، بإرسال بعثات للدراسة فى مختلف بلدان العالم ، ويبدو أن السلطان كان يريد أن ينافس تابعه محمد على والى مصر ،الذى بدوره يرسل البعثات إلى فرنسا . وفى عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م أرسل محمود الثانى بعثة مكونة من ١٥٠ طالبا للدراسة فى المعاهد العسكرية والبحرية فى مختلف بلدان غرب أوربا بالرغم من احتياجات الهيئات الدينية(٢٠) .

وفى عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م افتتح السلطان مدرسة الطب فى استانبول ، قبل شهر واحد فقط من افتتاح محمد على باشا لمدرسة الطب فى مستشفى أبو زعبل فى القاهرة . وكان الغرض من مستشفى استانبول تدريب الأطباء للعمل مع الجيش الجديد ، كما تم تدريب أطباء لمعالجة المدنيين فى المؤسسات العادية ، مثل القسم الطبى فى السليمانية ، وكانت مدرسة الطب تتضمن قسما إعداديا ، يعطى تعليما

علمانياً ابتدائياً وثانوياً لأول مرة فى الدولة العثمانية . وفى عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م انتقلت المدرسة إلى غلطة سراى ، وكان التعليم يعطى بالتركية وبالفرنسية ، كما كان معظم الأساتذة من المدرسين الغربيين[٢١] .

وخلال الفترة ١٢٤٧ - ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣١ - ١٨٣٤م افتتحت مدرستان عسكريتان : الأولى كانت المدرسة الموسيقية ، ووظيفتها أن تقدم البواقين والطبالين للجيش الجديد ، وكانت المدرسة الأخرى التى افتتحت فى عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م هى « مدرسة العلوم العسكرية » وهنا لعب الأجانب - وخاصة الفرنسيون - دوراً رئيسياً فيها ، وفى كلية الطب حيث كان يوجد فيها قسم تحضيرى للطلاب .

وفى عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م بدأ السلطان بخطط لإحداث مدارس ابتدائية وثانوية للأغراض المدنية ، ولكن التقدم كان بطيئاً فى هذا المجال . فقد أنشأت مدرسة جديدة وهى « مدرسة التعليم القضائى » فى مسجد السلطان أحمد . وما لبثت هذه المدرسة أن انقسمت إلى « مدرسة التعليم القضائى » و « مدرسة العلوم الأدبية » ، وانتقلت مدرسة العلوم الأدبية إلى جامع السليمانية ، ووضعت تحت إشراف وزير التعليم الجديد . وظل برنامجها تقليدياً ، ولكنه تضمن تعليماً بالفرنسية ومواد أخرى حديثة . وكان الهدف من إنشائها ، تدريب موظفى الحكومة والتراجمة . والواقع أن هذه المدارس قد مثلت رحيل السيطرة الدينية على التعليم . وتوجيهه توجيهاً علمانياً فى مناهج الدراسة ، وأول خطوة فى إقامة نظام فى المدارس الابتدائية والثانوية والعليا على الطراز الأوربى .

وفى نفس العام افتتح السلطان محمود الثانى المبنى الجديد لكلية الطب فى غلطه سراى ، وخلال الافتتاح ، قال السلطان : « سوف تدرسون (يقصد الطلبة) علم الطب ... ليس هدفى من تعليمكم باللغة الفرنسية أن أعلمكم هذه اللغة بل لتعليمكم الطب . وتدريجياً حتى نستطيع تعلمه بلغتنا ... اعملوا على تحصيل المعارف الطبية من أساتذتكم ، وناضلوا بإطراد لتحصلوا عليها باللغة التركية

ونشرها بلغتنا»[٢٢] . ويلاحظ أن السلطان لفت الانتبـــاه بشـــدة إلـــى دور اللغـــات الأوربية ووقوفها عقبة فى سبيل تقدم البلاد ونهضتها ، فقد كـــان عـــدد المســـلمين العثمانيين الحاصلين على معرفة كافية باللغات الأوربيـــة لا يـــزال قليـــلاً جـــداً ، ومعظمهم قتلوا فى مذبحة عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م ، فالمدرســـون والمرشـــدون ، وحتى الضباط الفنيين فى الجيش كانوا أوربيين ، وكانت مصطلحاتهم وإرشـــاداتهم وأوامرهم تمر فى مراحل الترجمة ، ولفترة كان لابد من اللجوء إلـــى المـــترجمين النصارى . ولكن كانت هناك عدة عوائق تمنعهم من الاستمرار فى المهنة ؛ ولـــذا فقد كانت هناك حاجة ملحة إلى مسلمين على معرفة باللغات الأوروبيـــة ، ليعلمـــوا وليدرسوا علوم الغرب ، وليترجموا الكتب الأجنبية إلى التركية ، وأيضـــاً لإيجـــاد معاجم بالتركية تحتوى على المرادفات العلمية والفنية للمصطلحات المستوردة مـــن الغرب[٢٣] .

وفى هذا المجال لعب شخصان دورين هامين : الأول هو محمد عطـــا الله ، وعرف باسم شانى زاده (١١٨٣ - ١٢٤٢هـ/١٧٦٩ - ١٨٢٦م) ، تلقى تعليمـــه على يد أحد العلماء ، وكان يوصـــف بأنـــه « دائـــرة معـــارف » . وفـــى عـــام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م طلب إليه السلطان إصدار كتاب فى علم التشريح ، وجاء كتابـــه « مرآة الأبدان فى تشريح أجزاء الإنسان » ليثير اهتماماً كبيراً فى أوربا ، إذ إنـــه احتوى على عدد كبير من الصور ، وكان نشر صور الجسم البشرى يتناقض مـــع تقاليد العثمانيين المسلمين ، ولكن هذا الرجـــل تجـــاهل الانتقـــادات . وفـــى عـــام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م عين مؤرخاً رسمياً للدولة ، إلا إنه نفـــى بعـــد القضـــاء علـــى الانكشارية ، بسبب ما أشيع عن علاقته بجماعة البكتاشية ، ومع ذلـــك فلـــم يكـــن رجعياً ؛ وكان عمله الأساسى ترجمة الكتب الطبية الايطالية والنمسوية ، وقد الحـــق بها مقالات تفسيرية عن الفلسفة ، وترجمة نمساوية عن التلقيح[٢٤] .

وأما الشخص الثانى الذى عمل فى حقل العلوم الحديثة والمصطلحات الفنيـــة فكان إسحاق افندى (١١٨٨ -١٢٥٠هـ/١٧٧٤ - ١٨٣٤م) ، وكان بلقانيـــاً مـــن أصل يهودى تحول إلى الإسلام ، وكان على معرفة باللغات الفرنسية ، اللاتينيـــة ، العبرانية ، التركية ، الفارسية ، والعربية ، ولعل أعظم أعماله كانت أربعة مجلـدات شاملة للرياضيات والفيزياء التى أعطت الطـــلاب العثمـــانيين لأول مـــرة بعـــض المعرفة عن هذه العلوم ، وكشانى زاده كان عليه إيجاد مصطلحات باللغة التركيـــة للعلوم الحديثة ، هذه المصطلحات جعلته مع شانى زاده أعظم من أوجد مصطلحـات فى الدولة العثمانية فى العصر الحديث(٢٥) .

أما موقف أعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة من معظم إصلاحـــات الســـلطان محمود الثانى - وفى مقدمتها القضاء على الانكشارية - فقد كان موقـــف المؤيـــد . وتزعم هذا التأييد الشيخ زاده عبد الوهاب ، ومحمد طـــاهر ، ومصطفـــى قاســـم ، والملا محمد أسعد ، ومصطفى بهجت ، وغيرهم . وقـــام هـــؤلاء العلمـــاء بنشـــر التوعية لخطوات محمود الثانى الإصلاحية بين أفراد الشعب(٢٦) .

وإلى جانب العلماء قام الكتاب المؤرخون الذين استخدمهم محمود الثانى لنشر الدعاية ، بإظهار الانكشارية على أنهم مسلمون سيئون منتهكون للشريعة الإسلامية، واتهموهم بتمزيق القرآن الكريم خلال ثورتهم . ولم يكتفوا بذلك ، بل اتهموا جماعة البكتاشية بشرب الخمر فى شهر رمضان المبارك وإهمال الصلاة ، ورفض الخلفـاء باستثناء على ، ويبدو أن غرضهم كان لإثبات التهمة بأنهم شيعة ، واتهامهم بالتـآمر على الدولـــة . وبعـــد أن قـــام الانكشـــارية بـــالتمرد فـــى مدينـــة القـــدس عـــام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ، قام حليم أفندى وهو أستاذ فى الشريعة الإسلامية ، وعضـــو كبير فى الهيئة الإسلامية الحاكمة ، بمهاجمة الانكشارية فى محاضرة له أمام كبـــار الموظفين فى استانبول(٢٧) . لذلك لم يظهر العلماء أية معارضة فى القضـــاء علـــى الإنكشارية ، بل أيدوا السلطان محمود الثانى بكل قوة ، كما أيدوه فى القضاء علـــى الدراويش والطرق البكتاشية .

ومن الأعمال التى نفذها السلطان محمود الثانى وكان لـــها أثـــر كبـــير فـــى الإدارة، حضور جلسات الديوان الهمايونى بانتظام بدلاً من إنابة الصدر الأعظم فـــى الحضور ، كما قام بتحسين أوضاع الموظفين المدنيـــن ، ورفـــع مســـتواهم فـــى التخصص والإخلاص ، وحول المركز السابق لأغا الإنكشـــارية - قـــرب مســـجد السليمانية - إلى شيخ الإسلام ، الذى حصل للمرة الأولى على مكتب وإدارة ترتبـــط به ، وكان إعطاء شيخ الإسلام هذه الاختصاصات أول خطوة نحو إظهار العلمـــاء كطبقة متميزة عن بقية أفراد المجتمع .

وكان معظم إصلاحات وتغييرات السلطان محمود الثانى - كما ذكرت ذلـــك من قبل - تحظى بدعم العلماء واهتماماتهم .

على أن السلطان محمود الثانى اشتط فى محاكاة الغرب وتقليدهم إلـــى أبعـــد درجة ممكنة ، يتضح ذلك فى مجموعة القوانين الصادرة عام ١٢٤٢هـــ/١٨٢٦م المتعلقة بالجيش ، إذ نصت بعض موادها على أن بدلات الجند يجب أن تتألف مـــن سترة وسروال على الطراز الأوربى . وقبل عشرين عاماً من ذلك التاريخ حـــاول السلطان سليم الثالث إلباس جنوده اللباس الأوربى ، ولكن هذه المحاولـــة أدت إلـــى ثورة ١٢٢٢هـــ/١٨٠٧م ، ثم عزله ، ومنذ الفترة الأولى للتاريخ العثمـــانى ، كـــان اللباس وما يوضع على الرأس هو الذى يحدد دين الرجل ومرتبتـــه الاجتماعيـــة . وكان للمسلمين لباس خاص بهم يميزهم عن أهل الذمة الذين منعوا من ارتداء مثله. ولذا ولم يكن من السهل إقناع عامة المسلمين والجنـــد العثمـــانيين بـــارتداء ألبســـة مشابهة للباس الكفار . وفى عام ١٢٤٤هـــ/١٨٢٨م عرض على الســـلطان نـــوع جديد من غطاء الرأس يسمى « الطربوش » ، وقد أمر الجند بلباسه بـــالرغم مـــن المعارضة الشعبية له ، وقد خشى بعض العلماء إن هم رفضوا الاقتباس الجديـــد أن ينزل السلطان بهم ضربات جديدة . لذلك فإنهم لم يؤيدون الابتكار الجديد فحســـب ، بل أخذوا على عاتقهم تفسير شرعيته للشعب[٢٨] .

وفى عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م أمر السلطان العلماء بلبس الطربوش الأحمر ، الذى كان إلزاميا لجميع موظفى الحكومة والجند ، والذى ارتداه هو بنفسه ، وعندما عارض شيخ الإسلام محمد طاهر هذا الإجراء مصرا على أن يظل العلماء طبقة متميزة فى المجتمع العثمانى ، عزله السلطان ، ولكن الحرب مع روسيا عطلت إتمام هذا المشروع ، وبعد انتهاء الحرب فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م عاد محمود الثانى لتنفيذ مشاريعه وفى تلك المرة امتد إصلاح اللباس إلى المدنيين فصدر مرسوم مفصل ، يحدد الأزياء التى ترتدى لمختلف الموظفين وفى شتى المناسبات(٢٩) .

وفى نفس الوقت بدأت تظهر الكراسى والطاولات الأوربية ، إلى جانب الأريكة والوسادة . كما تبنى العثمانيون عادات أوربية أخرى ، فقد بدأ السلطان يستقبل الدبلوماسيين الأجانب حسب الأسلوب الأوربى بدلا من الطريقة العثمانية ، ويستقبل ضيوفه ويتحدث معهم ، وأبعد من ذلك أظهر السلطان محمود الثانى احتراما كبيرا للسيدات النصرانيات(٣٠) .

ومنذ عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م اعتاد السلطان محمود الثانى أن يرسل صوره إلى كل من شيخ الإسلام والعلماء وكبار موظفى الدولة والحكام الأجانب كتعبير عن عطفه واحترامه لهم . ومع ذلك ففى عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م عندما وضعت صور السلطان فى مختلف الثكنات ومكاتب الحكومة ، قام كثير من الناس - وخاصة العلماء - بالاعتراض ؛ بحجة أنها قد تعطى انطباعا للشعب بتقديس صاحبها ، لكن محمود الثانى لم يعبأ بهذه الاعتراضات وسار قدما فى إدخال ما يراه مناسبا من الاقتباسات الغربية ، بل أمر أن تؤدى التحية لصوره كما تؤدى لشخصه ، وأمر بتوزيع نيشان افتخار على الذين ساعدوه فى حركة الاقتباس من الغرب . وهو الذى ابتدع نظام افتخار ، وقسمه إلى أربع طبقات : الأولى منها تتكون من ميدالية ذهبية عليها كلمتا نيشان افتخار ، وأمر بعمل شارات مميزة لكبار الموظفين ، وألغى كثيرا من التقاليد والاحتفالات العثمانية المتعارف عليها ، واكتفى بالنظم الأوربية الحديثة متناسيا تاريخ دولته الطويل(٣١) .

تولى السلطان عبد المجيد الأول الحكم فى الفترة (١٢٥٥ - ١٢٧٨هـ/١٨٣٩ - ١٨٦١م) ، وسار على نهج السلطان محمود الثانى فى الإصلاحات وكان زعماء رجال الإصلاح فى عهده ، مصطفى رشيد باشا ، ومحمد أمين عالى باشا ، وفؤاد باشا .

واستهل عبد المجيد حكمه ، بإصدار مرسوم كلخانة سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وقرئ فى حفل رسمى كبير فى قصر « كلخانة » ، ولذلك عرف بهذا الاسم ، وقرأه فى ميدان كلخانه علناً مصطفى رشيد باشا فى يوم ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ/٣ نوفمبر ١٨٣٩م فى حضور السلطان عبد المجيد والوزراء والعلماء وكبار موظفى الدولة ، وبطريركى الأرمن والروم، وحاخام اليهود ، والسفراء الأجانب ، وجمهور كبير من الناس(٣٢) .

المرسوم المذكور باسمه الأصلى التركى « كلخانه خط همايونى » أو«كلخانه خط شريفى» ، وقد أعد نصه مصطفى رشيد بتكليف من السلطان عبد المجيد بعد عرضه عليه ، وجمع صبح يوم الإعلان مجلس الوزراء بغرض إعطائه صورة رسمية قانونية ، وأصدر قراراً رسمياً ، يقر بأن عهد التنظيمات يبدأ اعتباراً من إعلان الخط الهمايونى ، فقرأه على الحضور والسلطان بينهم يستمع من مقصورته.

ويتضمن الخط المذكور ست نقاط أساسية : تتضمن احترام تعاليم الدين الإسلامى الحنيف ، والمحافظة على حقوق الناس ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وتأسيس جيش قوى للدفاع عن الدولة ، تكون مرتباته من الضرائب التى تفرض بالتساوى على الناس كل حسب دخله ، ونص الفرمان على مسألة التجنيد وتوزيعه على الولايات بنسب متساوية(٣٣) .

على أن المأخذ الكبير الذى يؤخذ على فرمان كلخانه ، هو المساواة بين المسلمين والنصارى واليهود فى الحقوق على الدولة ، وليس فى الواجبات الملقاه على عواتقهم ، مما جعل غير المسلمين يتمتعون بامتيازات أكبر من المسلمين فى

الوظائف الكبرى فى الدولة ، والإعفاء من التجنيد والضرائب ، وهذا يدل دلالة واضحة على مدى النفوذ الأوربى فى الدولة العثمانية ، وقد بلغ هذا النفوذ قمته فى مرسوم التنظيمات الخيرية الذى أصدره السلطان عبد المجيد فى سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م[٣٤] .

وبعد أن انتهت حرب القرم التى وقعت اتفاقية الصلح فيها فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧٢هـ/٣٠ مارس ١٨٥٦م فى باريس ، أصدر السلطان عبد المجيد فرمان الإصلاح فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢هـ/١٨ فبراير ١٨٥٦م ؛ وذلك بسبب إلحاح الدول الأوربية عليه لإصلاح أحوال رعاياها من النصارى ، ولا يختلف فحوى هذا الفرمان كثيرا عن الفرمان السابق شرحه ؛ فقد التزم السلطان بتنفيذ المبادئ التى أعلن عنها فى مرسوم كلخانه ، غير أن هذه المبادئ التى أعلن عنها فى مرسوم التنظيمات لم تطبق بحذافيرها ، فبقيت التفرقة بين المسلمين والنصارى ، وكان ذلك فى الخدمة العسكرية ، والوظائف الإدارية ، والقضائية التى كانت لا تزال مقصورة على المسلمين ، وهذا ما جعل الطوائف النصرانية التى تعتبرها الدولة العثمانية من رعاياها ، تزيد من ارتباطها بالدول الأجنبية التى حصلت على حق حمايتها فى العهود السابقة ، والتى تقدم لها العون من آن لآخر ، فى صورة إنشاء مدارس تنشر لغاتها وثقافاتها ، ومستشفيات ، وكنائس وأديرة ، ونواد ، وإرساليات تنصيرية ، وجمعيات سرية خيرية فى ظاهرها[٣٥] .

ونتج عن ذلك زرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، ولم تفلح التنظيمات فى تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها ، ويرجع ذلك إلى النظام السياسى الذى قامت عليه الدولة العثمانية ، وهو نظام دكتاتورى وعسكرى فى آن واحد ، أى أن الطبقة الحاكمة كانت ممثلة فى شخص السلطان ، وهو صاحب السلطة الأولى فى الدولة ، وفى الجيش القابض على زمام الأمور فى البلاد ، فكل ما يتعارض مع مصلحة أى من هذين الطرفين لا يتم تنفيذه ويموت فى مهده .

ويذكر بعض المؤرخين أن أجهزة الحكم والإدارة العثمانية لم تتأقلـــم مـــع التنظيمات الجديدة ، رغم ما بذله الإصلاح فى الدولة من إخلاص ، ومرد ذلك إلـــى مئات من الأعوام التى ظل فيها جهاز الحكم جامداً متمسكاً بالأنظمة القديمة فليـــس من السهولة بمكان أن تغير تلك الأنظمة فى الحكم والإدارة فـــى بضـــع ســـنين ، ويلخص الدكتور عبد العزيز عوض عوائق الإصلاح فى عاملين : عامل داخلـــى : ويتمثل فى تمسك العناصر المحافظة فى الدولـــة العثمانيـــة بالأنظمـــة الســـابقة ، والمصاعب المالية التى حالت دون التوسع فى المشاريع الإصلاحية ، كمـــا تمثـــل بعدم رغبة بعض السلاطين فى السير بالإصلاح إلى غايته الطبيعيـــة فـــى إقـــرار العلاقة بين الدولة ورعاياها على أساس جديد ، قوامه اشتراك الشعب وهيمنته علـــى أمور الدولة . أما العامل الخارجى : فهو استمرار ثورات الشعوب النصرانية فـــى البلقان ، وبعض الأقاليم الأخرى ، واستمرار الضغط الأجنبى الأوربى على الدولـــة وولاتها ، الأمر الذى صرفها عن التفكير فى الأمور الإصلاحية إلى الدفـــاع عـــن ولاياتها المهددة بالاحتلال الأجنبى[٣٦] .

ولم يكن لأعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة موقف معارضة تذكـــر ، بســـبب انضمام بعض الأعضاء إلى السلاطين ومجاراتهم ، إما خوفاً من بطشـــهم ، وإمـــا لاقتناعهم بالتغييرات الجديدة .

على أن هذا لا يعنى عدم وجود آية معارضة من قبل العلماء وطلبـــة العلـــم لتصرفات بعض السلاطين المسايرة للدول الأجنبية ، إلا أن هذه المعارضة ضـــاعت وخبت أثناء الحروب الطويلة والمريرة التى خاضتها الدولة العثمانية مع دول أوربـــا النصرانية .

٣ – موقف أعضاء الهيئة الإسلامية من حركة الإصلاح فى عهد السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثانى :

أصدر السلطان عبد العزيز (١٢٧٨ – ١٢٩٣هـ/١٨٦١ – ١٨٧٦م) فى السابع من جمادى الأولى ١٢٨١هـ/ الثامن من نوفمبر سنة ١٨٦٤م قانوناً خاصاً بالولايات لإحكام السيطرة عليها ، وإشراك المواطنين فى تدبير مصالحهم العامة والتخفيف من حدة الحكم المطلق ، الذى نشأ من الإدارة المركزية ، وقد كان هذا القانون مقتبساً من النظم الإدارية الفرنسية[٣٧] .

وقد اشترك فى وضع هذا القانون « كجه جى زاده محمد » و « فؤاد باشا » و « مدحت باشا » ، وقام الأخير بتطبيقه فى ولاية الطونة ، عندما أسند إليه حكمها سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م . وحقق نتائج مثمرة تستحق الإشادة بها .

وقد عمل هذا النظام على إصلاح أحوال الولايات من جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيد خضوعها للحكومة المركزية فى استانبول ، ومن أهم أهدافه العمل على تقدم البلاد وإعمارها ، وإسعاد الأهالى وإصلاح شأنهم واشتراكهم فى إدارة أمور البلاد بالتعاون مع السلطات الحاكمة ، بالإضافة إلى ضبط الواردات والمصروفات ، وكذلك ربط الإدارة الفرعية فى الولاية بمقر الوالى، وربط ولايات الدولة العثمانية بالحكومة المركزية فى استانبول[٣٨] .

أنشىء نظام الحكم فى ولاية الطونة عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م لأول مرة ، وعلى نجاح تجربته ، وتعميماً لتطبيقه على الدولة العثمانية ، فقد قسمت الدولة من الناحية الإدارية – بعده بسنة – إلى سبع وعشرين ولاية ، ثم نشر عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م (نظام الحكم العام لإدارة الولايات)[٣٩] .

وصيغ هذا النظام فى ثمان وسبعين مادة ، ومادة مخصوصة[٤٠] مقسمة على أبواب وفصول ، ويرأس الولاية « الوالى » ، وهو خاضع مباشرة للباب العالى ، وقسمت الولاية إلى صناجق ، (أى ألوية) ، ويحكم الصنجق متصرف ، وقسم كل صنجق إلى أقضية (جمع قضاء) ، ويحكم القضاء قائمقام ، ويعتبر نائبا عن المتصرف ، كما قسم كل قضاء إلى مديريات ، ويحكم المديرية مدير[٤١] .

وفى ٢٩ شوال سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧١م صدر « نظام إدارة الولايات العمومية » ، وجاء فى (١٢٩) مائة وتسع وعشرين مادة ، ومادة مخصوصة ، ولكن عدل هذا النظام بموجب المادة « ١٠٨ » من القانون الأساسى الذى أعلن عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م ، ويهدف هذا القانون إلى تعيين وظائف المأمورين[٣٦] ، ومجالس الإدارات والبلديات وإدارة النواحى .

وهكذا فإن هذا النظام الذى ربط ولايات الدولة العثمانية بالحكومة المركزية فى أستانبول ، قد أفرط فى المركزية وغالى فيها كثيراً ؛ حيث قيد الجهاز الإدارى فى الولاية بتعليمات الدولة العثمانية ، وأوامرها حتى فى أتفه الأمور وأقلها شأنا ، لا سيما وأن تعليمات الدولة تستغرق وقتاً طويلاً حتى تصل إلى الوالى ؛ بسبب تأخر وسائل المواصلات ، إن هذا القانون فى الواقع لم يأت بجديد فى مجال التقسيم الإدارى للولاية ، وإنما هو مجرد تغيير فى تقسيم الولايات ، فضمت ولايات أخرى وشكلت ولايات جديدة .

وقد وضع قانون الولايات كرد فعل لضعف الدولة العثمانية ، وخشية السلطة المركزية من خروج الولايات عن طاعتها ، ولذا جاء مشدداً لقبضة الدولة عليها .

إلا أن أحوال الدولة العثمانية ساءت فى عهد السلطان عبد العزيز إلى درجة كبيرة ، واضطربت شئونها الاجتماعية أسوأ اضطراب ، وعانى الشعب أشد المعاناة من سوء سيرة الولاة ، الذين كانوا يجبون الضرائب بالسوط دون رحمة أو هوادة ، وتراكمت الديون على الدولة العثمانية ، فارتفعت من خمس وعشرين مليون ليرة إنجليزية فى عهد السلطان عبد المجيد إلى مائتين وخمسين مليون ليرة فى عهد السلطان عبد العزيز ، بسبب إسراف الأخير فى الإنفاق على البذخ والملذات والاحتفالات والمعارض ، فى الوقت الذى لم يكن يصرف فيه على الجيش والأسطول وبقية مرافق الدولة سوى ٧% من مجموعها الضخم واستقرت أوضاع الدولة العثمانية تسير من سيئ إلى أسوأ حتى كان عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م

حيث أعلنت الدولة العثمانية عجزها عن سداد الديون المتراكمة عليها مما أدى إلى إنشاء دائرة الديون العمومية تحت مراقبة هيئة دولية ، وما ترتب على إنشائها من إطلاق أيدى الأجانب فى شئون البلاد[٤٣] . لهذا السبب ، ولأسباب أخرى دعا شيخ الإسلام الشيخ حسن خير الله أفندى العلماء والوزراء والقادة العسكريين ، وقرروا خلع السلطان عبد العزيز من الحكم .

ويمكن تقسيم اتجاه حركة الإصلاح فى القرن الثالث عشر الهجرى / التاسع عشر الميلادى إلى ثلاثة أقسام هى :

القسم الأول : اتجاه الانغماس فى الغرب :

رأى أصحاب هذا الاتجاه أن الحل الأمثل لإصلاح أوضاع الدولة العثمانية المتدهورة ، إنشاء حكومة حديثة على نمط الحكومات الأوربية واقتباس النظم والأساليب فى الحكم ، والإدارة ، والثقافة والاجتماع إلى الحد الذى يحقق إنشاء هذه الحكومة الحديثة ، دون النظر لماضى الدولة العثمانية المسلمة وما كانت عليه[٤٤] .

وكان من أشهر المنادين بهذا الاتجاه فى الدولة العثمانية فؤاد باشا[٤٥] (١٢٣١ - ١٢٨٦هـ/١٨١٥ - ١٨٦٩م) الذى تولى الصدارة العظمى فى عهد السلطان عبد العزيز عم السلطان عبد الحميد الثانى ، وهو من الجيل الذى أعده الوزير رشيد باشا[٤٦] ليتولى دفع عجلة الاقتباس من الغرب فى الدولة العثمانية .

تبنى فؤاد باشا فكرة الإصلاح على الأسس الغربية ، واستبعد المفاهيم الإسلامية التى قامت عليها الدولة العثمانية كوسيلة للإصلاح ، مؤكدا : « ما كان صالحا للدولة فى عصورها الماضية لم يعد صالحا لحالتها الحاضرة » .

ويرى فؤاد باشا أن الدولة العثمانية محكوم عليها بالموت لا محالة ، إن لم تتمثل خطى التطور الغربى ، فتكون ماليتها على غرار مالية إنجلترا ، ومعارفها كمعارف فرنسا ، ونظمها العسكرية مقتبسة من روسيا[٤٧] .

وقد أسرف فؤاد باشا فى ثقته بصداقة كل من إنجلترا وفرنسا ، وأهمية هـــذه الصداقة فى حل مشكلات الدولة العثمانية ، حتى إنه فضل أن تخســـر الدولـــة أى جزء من أراضيها على أن لا تخسر صداقة إنجلترا حيث يقول : « إنه خير لنـــا أن نخسر عدة ولايات من ان نرى إنجلترا مهملة إيانا ومعرضة عن صداقتنـــا »(٤٨) .

ويقول فؤاد باشا عن فرنسا : « إن أفضل طريقة للمحافظة على صداقة هذه الأمـــة الفرنساوية ، هى مجاراتها فى أفكارها وعمل ما يقع موقع القبـــول والرضـــا فـــى عينها»(٤٩) .

القسم الثانى : الاتجاه التوفيقى فى الإصلاح :

نادى أصحاب هذا الاتجاه بفكرة التدرج فى الأخذ عن الغرب ، فـــى مجـــال الإدارة والسياسة والثقافة والفكر ، وكل ما جاءت به الثورة الفرنسية ، أو نادى بـــه مفكروها من حقوق سياسية واجتماعية للأفراد والجماعات .

وقد أكد أصحاب هذا الاتجاه ، أن ما ينادون باقتباسه عن الغرب مـــن نظـــم ديمقراطية ، أو فى مجال حرية الأفراد والجماعات ليس غريباً عن مفاهيم المجتمـــع الإسلامى ، ولا عن ثقافته ، بل إن له فى الشريعة الإسلامية ، وتقاليد نظام الحكـــم فى الإسلام سنداً وأساساً ، فالنظام البرلمانى الديمقراطى فى بريطانيا وفرنســـا هـــو نفسه نظام الشورى فى الإسلام ، وهكذا .. (٥٠) .

وكان من بين الداعين إلى هذا الاتجاه المفكر العثمانى ضياء باشا (١٢٤١ – ١٢٩٨هـــ/ ١٨٢٥ – ١٨٨٠م) وهو من الشعراء والأدباء الأتراك البارزين فـــى عهد التنظيمات العثمانية وما بعدها ، عمل وهو فى السابعة عشرة من عمره موظفـــاً فى أمانة الصدارة العظمى ، وفى عام ١٢٧٢هـــ/١٨٥٥م ، عينه رشيد باشـــا فـــى الأمانة العامة للقصر السلطانى ، وعين متصرفاً على قبرص ، وقد كـــان عضـــواً بارزاً فى جمعية تركيا الفتاة (العثمانيون الجدد) ، وفى عام ١٢٨٦هـــــ/١٨٦٩م هرب إلى أوربا ، وقام بترجمة بعض الكتب من الفرنسية إلى التركية ، ثم عاد إلـــى

استانبول فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، واشترك فى صياغة مشروع القانون الأساسى (الدستور) [٥١] .

عبر ضياء باشا عن آرائه وأفكاره الإصلاحية من خلال رسالة لـه أسماها (رؤيا) كتبها أثناء إقامته فى لندن ، وكان خلالها يحاور السلطان عبد العزيز حول ما يجب أن تكون عليه الدولة من نظام ديمقراطى ، مطالبا بتشكيل جمعية وطنية ونظام دستورى ، مؤكدا أن هذا هو عين نظام الشورى الذى أقره الإسلام ونادى به[٥٢]،وطالب بإيجاد تقارب إسلامى نصرانى من خلال مجلس مبعوثان منتخب[٥٣].

وقد ساير ضياء باشا فى هذا المنهج التوفيقى نامق كمال (١٢٥٦ – ١٣٠٦هـ/١٨٤٠م – ١٨٨٨م) الملقب بشاعر الحرية وعضو جمعية تركيا الفتاة . عين عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م فى قلم الترجمة ، وكتب فى جريدة (تصوير أفكار) التى كان يصدرها الكاتب التركى « شناسى » ثم تولى إدارة الجريدة بعد سفر صاحبها إلى أوربا ، حيث اشترك فى إدارة جريدة (حريت) فى لندن عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م إلى أن سمح له بالعودة إلى استانبول ، فأصدر مسرحية « الوطن » التى أثارت عليه نقمة السلطان عبد الحميد الثانى ، باعتبار أن مفهوم الوطن بالشكل الذى عرضه نامق كمال فى مسرحيته ، والذى يعنى أرضا معينة لأمة معينة كان غريبا عن مفهوم العثمانيين الذين لا يعرفون سوى دار الإسلام وطنا لهم ، ودار الحرب وطنا لأعدائهم . فرأى السلطان أن فى هذا المفهوم الجديد خطورة كبيرة على وحدة الدولة العثمانية المكونة من العديد من الأقوام والجنسيات[٥٤] .

نادى نامق كمال بتطبيق أساليب ونظم الحياة الغربية فى الدولة العثمانية وركز على ضرورة تبنى الحكم النيابى على النمط الأوربى ، مؤكدا أن الحكم الإسلامى فى بداية أمره كان ، يشترك فى تشكيله ممثلو الأمة (أهل الحل والعقد)، فالشورى إذن كما يقول : « ليست بدعة إذ إنها مقرة فى أصول ديننا »[٥٥] .

وعلى الرغم من ليبرالية نامق كمال فإنه ظل مخلصـــاً للمبـــادئ والأفكـــار الإسلامية ، داعياً إلى أن تستمر الدولة العثمانية فى تمسكها بقوانينـــها ومعتقداتـــها التى تشكل أساس حضارتها ، إلى جانب ما تكتسبه من نظم وأساليب غربية ، هـــذا وقد انتقد رجال التنظيمات ، لتطرفهم فى الدعوة إلى صبغ مؤسسات الدولة بصبغـــة غربية كاملة ، وفشلهم فى حماية وتأمين التراث الإسلامى[٥٦] .

دعا نامق كمال إلى اتحاد العثمانيين واتفاق المسلمين ، ودعم فكرة الجامعـــة الإسلامية ؛ باعتبارها وسيلة هامة لحل مشكلات الدولة العثمانية والمسلمين كافـــة ، كما أبرز دور الدولة العثمانية فى سياسة الجامعة الإسلامية والعوامل التى هيأتـــها لهذا الدور ، فهى موطن الخلافة الإسلامية ، وذات موقع جغرافى بيـــن العـــالمين الغربى والشرقى ، ومستودع الإمكانات المادية والبشرية[٥٧] .

القسم الثالث : اتجاه الأصالة الإسلامية :

رأى أصحاب هذا الاتجاه أن تستلهم الدولة وســيلة إصلاحـــها مـــن تراثـــها الإسلامى ، ونظمها العثمانية الشرقية إبان عصور قوتـــها وازدهارهـــا ورأى هـــذا الفريق من العلماء والمفكرين والسياسيين ، أن فساد الأنظمة العثمانية ، ومـــا نتـــج عنها من تدهور فى كافة نواحى حياة الدولة ، لا يرجع إلى علة فى النظم نفســـها ، وإنما إلى سوء تطبيقها وبداية التراجع عنه ، وأنه إذا أحسن التطبيق صلحت أحـوال الدولة[٥٨] .

وقد رأى دعاة الجامعة الإسلامية فى استانبول ، والمنادون بمبـــدأ الأصالـــة العثمانية ، أن الدولة خدعت ، إذا أقبلت على مدينة الغرب وانسلخت عن شـوقيتها ؛ مما أفضى بها إلى التقهقر والانهزام ، ويؤكد أصحاب هـــذا الاتجـــاه ، أن الدولـــة العثمانية بدأت كحكومة شرقية إسلامية قوية ، وانتهت بفعل التنظيمات إلى حكومـــة غربية ضعيفة ، وينظر أصحاب اتجاه الأصالة العثمانية إلى هذه التنظيمات ، ومـــا تلاها من إصلاحات ، على أنها خديعة من جانب الدولة الأوربيـــة ، عملـــت مـــن

خلالها على تجريد الدولة العثمانية من عناصر قوتها الحقيقيـــة المتمثلـــة بقوانينـــها الإسلامية ، وإحلال القوانين الغربية محلها وبصورة تدريجية ، حتى أفضـــى بـــها الأمر إلى أن سلخت الدولة العثمانية كليا عن إسلامها ، وفقدت هويتها المتمـــيزة ، وخلعت عنها رداء السلطنة العثمانية ، ثم الخلافة الإسلامية ، وأعلنت عن هويتـــها العلمانية . وقد بنى هذا الاتجاه موقفهم فى معاداتهم للاقتباس من الغـــرب ، علـــى أساس أن الدولة العثمانية بجغرافيتها وتاريخها وتركيبـــة شـــعبها ، تختلـــف كـــل الاختلاف عن تاريخ أوربا وطبيعتها الجغرافية والبشرية ، وأن الدولـــة العثمانيـــة يجب أن يصاغ لها من الأنظمة والقوانين ما يتناسب مع طبيعتها الشرقية الإســـلامية التى تختلف كل الاختلاف عن العالم الغربى[٥٩] .

وكان على رأس أصحاب هذا الاتجاه المفكر العثمانى أحمد جودت ، وهو من كبار علماء الأتراك وعظماء رجال السياسة ، وهو من أسرة عرفـــت بـــالجلادة ، أصلها من قرق كليسا ، ثم استوطنت لوفجه (جنوب بلفنا) منذ أوائل القرن الثـــامن عشر الميلادى ، وحارب أحد أجداده بطرس الأكبر ، واشتغل أحد أجداده بالإقتـــاء ، وقد حج أبوه وجده إلى مكة ، وولد أحمد جودت عام ١٢٣٨هـــ/١٨٢٢م ، وتعلـــم مبادئ العلوم الإسلامية فى مسقط رأسه ، ولكن سرعان ما اجتذبته استانبول التـــى كانت مركز النشاط العقلى عام ١٢٥٥هـــ/١٨٣٩م ، ودأب على الـــدرس وشـــغف بعلم الكلام والفلسفة والأدب الغربى والرياضيات وطبقـــات الأرض ، كمـــا حـــذق الفارسية ، وحصل بعد ذلك بمدة قصيرة على إجازة مكنته مـــن القيـــام بـــالتدريس فىأحد مساجد العاصمة العثمانية ، وما أن أتم شرح ديوان صائب ، حتى اســـتطاع أن يدخل فى سلك التدريس بمصلحة المعارف ، كما استطاع أن ينال منصب نـــاظر جامعة المدارس المتوسطة .

واشترك فى البعثة المشهورة إلى بخارست عام ١٢٦٥هـــ/١٨٤٨م ، وبعـــد عودته كتب هو وفؤاد باشا أساس النحو فى اللغة التركية ، وترجمها إلى الألمانيـــة عام ١٢٧٢هـــ/١٨٥٥م ، وصحب فؤادا فى رحلة قصيرة إلى مصر ، وفـــى عـــام

١٢٧٠هـ/١٨٥٣م - أى خلال حرب القرم - كلفه السلطان عبد المجيد كتابة تاريخ عام للأتراك من صلح كوجك قينارجه إلى إبادة الإنكشارية عام ١٨٢٦م، واستطاع أن يقدم للسلطان فى العام التالى المجلدات الثلاثة الأولى ، فكافأه السلطان بتعيينه مؤرخاً للدولة ، كما كافأه على مصنفه الثانى « المعاملات الإسلامية » الذى ظهر بعد ذلك بعامين بعنوان « النص الثابت »، والذى قوبل عند ظهوره بالإعجاب الشديد . وعين عضواً فى هيئة العلماء التى كانت تقوم فى ذلك الوقت بتنقيح القانون المدنى ، كما أقامه ناظراً على لجنة الأملاك ، ولازمه التوفيق فأخذ يتدرج فى المناصب العالية ، نخص بالذكر منها منصب الوزارة الذى ضحى من أجله بلقب مؤرخ الدولة عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ، ومنصب رئيس المجلس الذى كانت وظيفته تنقيح القانون المدنى عام ١٢٨٤هـ، ذلك المجلس الذى ازداد نشاطه بتوليه رياسته . وقد ولى حكم حلب وبروسة ومرعش ويانيه على التعاقب ، وأصبح بعد ذلك والياً على الشام مرتين ، ثم ناظراً للمعارف ثلاث مرات ، ثم ناظراً للحقانية مرتين ، والداخلية والتجارة مرة ، ثم وكيلاً للمجلس المخصوص . وخير عمل قام به كان أثناء نظارته للمعارف إذ أدخل الروح العصرية فى المدارس(٦٠) .

وبعد أن اعتزل مناصب الحكومة ، قضى بقية حياته الطويلة موفور الصحة والنشاط شغوفاً بالقراءة ، التى كان يقضى فيها جل وقته ، ودلتنا مؤلفات أبنائه وبناته على أنه كان أباً رحيماً ، وقضى نحبه بعد مرض لم يمهله طويلاً فى بيته الريفى فى بيك على شاطئ البسفور ليلة الخامس والعشرين من مايو سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م .

وإلى جانب مصنفه القواعد العثمانية الذى ظل ينشر كاملاً وملخصاً فى طبعات منقحة ، مصنفان لغويان آخران هما « معيار سداد » و« آداب سداد » ، وهما مقدمتان فى الأسلوب الأدبى ، وكان يجيد اللغة العربية والفارسية قراءة وكتابة كاللغة التركية ، وقد بقى القليل من أشعارها ، وهى تمتاز بالبساطة وإن كانت أقرب إلى الصناعة منها إلى الشاعرية على الرغم من خلوها من الأخطاء .

وقد تم طبعه أثناء نظارته الثانية للحقانية (١٢٩٣ - ١٢٩٤هـ/١٨٧٦ - ١٨٧٧م) أكبر عمل قضائى فى عصره وهو القانون المدنى التركى ، واشتهر أحمد جـــودت بصفة خاصة بالتأريخ ، ففى أواخر عهد السلطان عبد العزيز وعندما لهجت الأفـواه جميعاً بالثناء عليه اتحف أحمد جودت الشـــعب العثمـانى بـألمع درة فـــى عـالم المصنفات الشرقية ، ألا وهى « قصص الأنبياء وتاريخ الخلفاء » ، وهو مصنـــف ختمه بمقتل الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ولكن المصنـــف الـــذى خلـد اسمه فى عالم التأليف ، وهو كتابه فى تاريخ تركيا المسمى « وقائع الدولة العليـة » الذى تناول فيه الحوادث من عام ١١٨٨ - ١٢٤١هـ/١٧٧٤ - ١٨٢٥م ، ويقـــع فى اثنى عشر مجلداً ، طبعت الطبعة الأولى منه فى القســطنطينية عـام ١٢٧١ - ١٣٠١ هـ، وتكرر طبعه فيما بعد ، كما ظهرت الطبعة الأخـــيرة منقحـة تنقيحـاً سياسياً، ولم يعتمد أحمد جودت فى تاريخه هذا على الوثائق الرسمية فحسب ، بـــل اعتمد كذلك على مؤرخى الدولة أمثال واصف وأنورى وأديـــب ونـــورى وبرتـــو وعاصم وشانى زاده ، كما اعتمد فى بعض المناسبات على المؤرخ العربى الكبـــير عبد الرحمن الجبرتى وغيره(٦١) .

وبالرغم من أنه كان يكتب فى عصر سيطرت فيه فرنسا على نصف القـــارة الأوربية ، فإنه لم يرجع إلى أى مصدر فرنسى سوى مذكـــرات نـــابليون ، وكـــان أحمد جودت مستقلاً فى الرأى إلى حد أن سرده للحوادث كان يتسم بطابع عبقريتـــه الفذة وعقله الناضج ، وأثناء حكم عبد المجيد وعبد العزيز تمكن أحمد من الرجـــوع إلى المحفوظات الرسمية ، كما نستطيع القول بأنه رتب الحوادث ترتيبـــاً زمنيـــاً ، وأنه مزج الحروب والأحداث الداخلية فى مهارة فائقة استطاع بها أن يحافظ علـــى هذا الترتيب الزمنى ، وسار فى المجلدات الخمسة الأوائل على طريقة المؤرخيـــن القدماء فكان أسلوبه خطابياً فخماً ، ثم تنحى عن هذا الأسلوب فجأة فى أوائل المجلد السادس فتوخى البساطة التى بدأ الكتاب يتوخونها فى هذا العصر(٦٢) .

وكان أحمد جودت باشا مقتنعاً تمام الاقتناع بفائدة دراسة التاريخ فى التربية ، فهو يحذر مواطنيه دائماً من فساد الإدارة عند الشرقيين ، كما كان يوجه اهتمامه إلى عهود التقدم مهما تضاءلت ، يستعرضها فى إيجاز بليغ ويجعل منها وسيلة لإنهاض وطنه ، يظهر هذا بصفة خاصة فى أفكاره القيمة التى وردت كثيراً فى المجلدات الخمسة الأولى ، ولعل أكثر ما كان يضجره هذا الانتقال الفجائى من الركود التام إلى النشاط العجيب ، الذى كان يتمثل جلياً فى القرون الماضية ، وليس هناك شخص تأخذه الحماسة لانتصارات العلم أكثر من أحمد جودت باشا ، كما أنه يفيض وطنية عندما يشيد بما قامت به الدولة العثمانية من الفتوحات التى أفادت بها الحضارة ، كالفصل بين السلطات الحربية والمدنية الذى تم فى القرن التاسع عشر الميلادى ، وتركيز الإدارة وإصلاح العملة ، أما فى ميدان السياسة الخارجية فلم يكن هناك شئ أحب إلى نفسه سوى أن يرى الدولة العثمانية تتحالف مع النمسا على روسيا؛ لأن هاتين الدولتين – وكلتاهما من الجنس الذى تمتزج فيه الدماء الصقلبية بغيرها – ليس أمامهما سوى الاتفاق بدل التنابذ إذا أرادتا أن توجها طغيان فكرة الجامعة الصقلبية[٦٣] .

ونذكر كذلك من مصنفات أحمد جودت باشا بصفة خاصة :بيان العنوان ، ومعلومات نافعة ، وتقويم الأدوار ، ثم إتمامه لترجمة ابن خلدون إلى التركية[٦٤] .

وقد فهم أحمد جودت الإسلام ، على أنه نظام حيوى شامل ينظم حياة الأفراد والجماعات والدول ، وأن الحاكم المسلم يجب أن يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ، وأكد أحمد جودت أن الدين الإسلامى هو سر وحدة المسلمين ومصدر قوتهم ، وما تسرب الضعف إلى جسم الأمة الإسلامية إلا حين أخذت تستبدل الوطنية والقومية بدلاً من الفكرة الإسلامية .

وأكد أحمد جودت أن العثمانيين مدينون أكثر من غيرهم للإسلام باعتباره البوابة التى دخلوا منها التاريخ ، فهو أساس دولتهم وحضارتهم ، وإليه يرجع كل ما يفخر به العثمانيون ، ومن هذا المنطلق يقارن جودت باشا بين الأمة العثمانية

الشرقية ، وأمم الغرب النصرانية . ففى أوربا أنشئت الدول على أســـاس قومـــى ، وحلت عندهم الفكرة الوطنية محل الدين . ونمت دولهم الحديثة على هذا الأســـاس المادى الصرف ، والفكر الضيق المحدود ، الذى عمل على تقسيم الأمـــة الواحـدة وتفتيتها إلى مجموعة من الشعوب . أما الدولة العثمانية فهى تختلف عن أمم الغـرب ودوله فى كافة النواحى ، فليس هناك إذن ما يمكن أن تستفيده الدولة العثمانية مـــن نظم أوربا وأساليبها فى الحياة[٦٥] .

وقد اهتم أحمد جودت كثيراً بأحوال الدولة العثمانيـــة ، ودرس أوضاعـــها ، وشخص لمراضها ، وعمل جاهداً فى ظل حكم السلطان عبد الحميد الثانى لإصـلاح أحوال الدولة ، وإيجاد الحلول لمشاكلها . فرأى أن الدولة العثمانية بحكـم تاريخـها واتساع جغرافيتها وعراقة الأسرة العثمانية الحاكمة فيها ، وما أصبح لها من درايـة بالحكم وخبرة بالقيادة ، وباعتبار الدولة موطن السلطنة ومستقر الخلافة ، كل ذلـــك مما يؤهلها لزعامة العالم الإسلامى وحمايته من الأخطار التى تهدده من كل جـــانب فى ظل سياسة الجامعة الإسلامية .

كما بين أهمية الوحدة بين أجزاء الدولة العثمانية ، وخاصة ولاياتها الشـرقية، ودعا إلى عدم التفريط بأى جزء منها ، ووقف موقفاً مناوئاً من الاقتراح الذى تقـــدم به سعيد حليم باشا – كان وقتها وزيراً للداخلية – والذى يقضى بإعطاء بريطانيـــا جزيرة قبرص وكريت ، وإعطاء فرنسا مصر لضمان وقوف الدولتين إلى جـــانب الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا عام ١٨٧٧م ، والمحافظة على ممتلكاتها فـــى الروملى (أوربا الشرقية) ، فرد جودت باشا على هذا الاقتراح قـــائلاً : « كيـف نعطى مصر البلد المسلم وباب الحرمين الشريفين وركيزة الإســـلام المهمـــة فـــى إفريقيا بدلاً من بلغاريا التى أكثر شعبها من النصـــارى[٦٦] . وأكـد جـودت باشـا ضرورة أن يمتد هذا الاهتمام ليشمل كافة المسلمين فى مختلف أنحـــاء المعمـــورة لتبصيرهم بأمور دينهم ، وبيان أهمية الوحدة ، والائتـــلاف بينـــهم ، وأنـــها مـــن

مستلزمات دينهم الذى يوجب عليها التضامن والتكافل ، وتحذيرهم من مغبة التنـــابذ والتشتت والاختلاف[٦٧] .

وقد اتخذ جودت باشا من التنظيمات العثمانية ورجالاتها موقفاً معادياً واتهمهم بأنهم فى سياستهم التى اتبعوها كانوا منفذين لرغبات الـــدول الغربيـــة ، خـــاضعين لنفوذ سفاراتها ، وأن حرصهم على إرضاء تلك الدول كان أكثر من حرصهم علـــى مصالح الدولة العثمانية ، التى أغرقوها بالديون ، وأوقعوها فى حبـــائل المصـــالح الأجنبية . أما التنظيمات التى أوجدوها فى الدولة العثمانية فلم ينتـــج عنـــها ســـوى التمسك بالقشور من الثقافة الغربية ، وتقليد المظاهر والانصراف عن الاستفادة مـــن جوهرها المتمثل بالصنائع والفنون ، هذا إلى جانب ما جرته هذه التنظيمـــات علـــى الدولة من مخاطر حين أعلنت المساواة المطلقة بين عناصر الدولة ، بغض النظـــر عن الدين ، مما أتاح الفرصة لغير أبناء دينها لتتولى المنـــاصب الهامـــة وتوجيـــه سياستها الخارجية ومراكزها العسكرية ، مما ألحق بالدولة أفدح الأضرار[٦٨] .

ولم يضع جودت باشا ثقته بأية دولة أوربية يمكن أن تعمـــل علـــى مســـاعدة الدولة العثمانية ، فهذه الدول مجتمعة تعمل على إضعاف الدولة العثمانية ، وإثـــارة المشاكل العديدة لها فى الخارج وفى الداخل . فإنجلترا ، رغم تظاهرهـــا بمســـاعدة الدولة ، كانت تعمل على إضعاف قوتها عن طريق إثارة الأرمـــن ضدهـــا ، أمـــا روسيا فهى دائمة السعى للثأر من الدولة العثمانية بعد هزيمتها لها فى حرب القـــرم عام ١٨٥٤م ، وأطماع النمسا بادية فى منطقتى البوسنة والهرسك ، مما دفعها إلـــى تأييد المتمردين فيها ضد الدولة العثمانية[٦٩] .

الهوامش

(١)محمد عبد اللطيف البحروای : حركة الإصلاح العثمانى فى عصر السلطان محمـــود الثانى ١٨٠٨ – ١٨٣٩م ، ص ٩٣ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

(٢)محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤/ ١٩١٤م) القـــاهرة ١٩٨١م ، ص ٢١٢ – ساطع الحصرى : البـــلاد العربيـــة والدولـــة العثمانيـــة ٧٢ – ٧٣ ، بيروت ١٩٦٠م .

(٣)محمد ثريا أفندى : سجل عثمانى ، جـــ٢ ، ص ٣٩١ ، الأستانة ١٣١١هـــ .

(٤)أحمد جودت : تاريخ جودت ، جـــ١ ، ص ١٠٤ – ١٠٧ ، ترجمة عبد القادر الدنـــا ، بيروت ١٣٠٨هـــ .

(٥)أحمد جودت : تاريخ جودت ، جـــ١١ ، ص ١٦٨ – ١٧٠ .

(٦)أحمد جودت : المصدر نفسه ، جـــ١١ ، ص ١٦٨ – ١٧٠ .

(٧)البارون دى توت لختارته الحكومة الفرنسية – رغم أصله الهنغارى – للســـفر إلـــى استانبول بصحبة السفير الفرنسى ، فى وقت كانت الحرب الروسية العثمانيـــة علـــى أشدها ، وقد بذل دى توت جهوداً لمساعدة السلطان العثمانى فـــى أعمـــال تحصيـــن البوسفور وإصلاح المدفعية والبحرية ... ولدى عودته إلى باريس قدم إلى حكومتـــه تقريراً عن حالة الدولة العثمانية السياسية ضمنه آراءه التى تتلخص فى : أن الدولـــة العثمانية آيلة إلى الانهيار القريب ، وأن تدخل فرنسا الدبلوماسى لنجاتـــها لا يجـــدى فتيلاً ، وأن الاستيلاء على مصر يخدم المصالح الفرنسية ، ويجعل من الميسور علـــى فرنسا إيجاد الصلات الوثيقة مع الهند ، ويسهل إنشاء قناة تصل بين البحـــر الأحمـــر ونهر النيل عند فرع دمياط ، كما قام البارون دى توت بزيارة مصـــر فـــى رحلـــة تفتيشية كانت الحكومة الفرنسية قد كلفته بالقيام بها ، ووقف بنفســـه علـــى طغيـــان الأمراء المماليك وفرضهم الضرائب الفادحة ، وقـــدم البـــارون بـــهذا تقريـــراً إلـــى الحكومة الفرنسية . (طلال المهتار : آثار حملة بونابرت علـــى مصـــر . الجامعـــة اللبنانية ، كلية الحقوق ١٩٦٢م ، ص ٢٣ ، ٢٤) .

(٨)عبد اللطيف البحراوى : المرجع السابق ص ٩٥ .

(٩) دائرة المعارف التركية ، ميدان لاروس . مادة مصطفى الثالث ، المجلد التاسع ص ٩٠ ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م استانبول .

(١٠) أحمد جواد : تاريخ عسكرى عثمانى ص ٢٧١ – ٢٧٣ ، استانبول ١٨٨٢م ، نهاد سامى بانارلى : دستان ملوك آل عثمان ، ص ١١٢ – ١١٣ ، استانبول ١٩٣٨م .

(١١) أحمد جودت : تاريخ جودت ، جـ٦ ، ص ٣١١ – ٣١٦ .

(١٢) إبراهيم حليم : التحفة الحليمية فى تاريخ الدولة العلية ص ١٧٩ – ١٨٠ ، مصر ١٣٢٣هـ .

(13) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi. Cilt 5, s – 62. Angel; P. 53, Ankara 1970.

(١٤) للإطلاع على محتوياته انظر : بيان نظام سلطان سليم الثالث : مخطوطة تركية فى جامعة الملك سعود ، برقم ٤٩٠ ، ومصورة من مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ص١ – ١٠ .

(١٥) نظام دولت عثمانية : مخطوطة تركية سبق ذكرها ، ص ١٠ – ٤٠ .

(16) Yilmaz Oztum : Turkiye. Tarihl, Cilt II – Kitap 12. S,169.

(١٧) أحمد جودت : تاريخ جودت ، جـ٧ ، ط٢ ، ص ٩٢ – ٩٣ .

(١٨) بوّل إيمبر : عثمانلى إيمبراطور لغنك تجددى ، ترجمة حسن فرهاد ، ومعلم أنثره من الإنجليزية إلى اللغة التركية ، ص ١١٢ – ١١٣ ، استانبول ١٩٢٣م .

(١٩) انكه لهارد : دولت عثمانية نك تاريخ إصلاحاتى ، ترجمة على رشاد، ص ١٨ ، استانبول ١٩٢٦م .

(٢٠) عبد الرؤوف محيى الدين سنو : أثر الغرب الأوربى فى حركة الإصلاح فى الدولة العثمانية (١٧٨٩ – ١٨٣٩م) ص ١٤١ ، رسالة ماجستير ، جامعة بيروت ، كلية الحقوق ١٩٧٥م .

(٢١) عبد الرؤوف محيى الدين سنو : المرجع نفسه ، ص ١٤٢ .

(٢٢) عبد الرؤوف محيى الدين سنو : المرجع نفسه ، ص ١٤٣ ، رشيد ثريا : أدبيات جديدة وقراءات أدبية ، جـ١ ، ص ١١٨ – ١٢١ ، طبعة جلال ساهر ومحمد فؤاد ، الآستانة ١٩٢٨م .

(٢٣) شمس الدين سامى : قاموس تركى ، ص ٤٩١ ، استانبول ١٣١٧هـ .

(٢٤) رشيد ثريا : أدبيات جديدة وقراءات أدبية ، جـ١ ، ص ١٢٧ .

(٢٥) إسماعيل حبيب : تورك تجدد أدبياتى ، ص ٦٨٢ الآستانة ١٩٢٥م .

(٢٦) عبد الوهاب القيسى : حركة الإصلاح وتأثيرها فى العراق ١٨٣٩ - ١٨٧٧م ، ص ٣٩ - ٤٣ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٦١م ، مطبعة العانى ، بغداد ١٣٨٠هـ/١٩٦١م .

(٢٧) إسماعيل حبيب : تورك تجدد أدبياتى ، ص ٦٨٢ ، الآستانة ١٩٢٥م .

(٢٨) عبد الرؤف محيى الدين سنو : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، رفعت أفندى : دوحة المشايخ ، ص ١٨١ ، مطبعة إستانبول (بدون تاريخ) .

(٢٩) أحمد جواد : تاريخ عسكرى عثمانى ، ص ٢٥٣

- محمد ثريا : سجل عثمانى ، جـ٢ ، ص ٣٥٧

- منجم باشى : صحائف الأخبار ، جـ١٣١ ، الآستانة ١٢٨٥هـ .

(٣٠) عبد الرؤوف، سنو : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

أحمد جواد : تاريخ عسكرى عثمانى ص ٢٦٧ .

(٣١) بجوى : تاريخ ، ص ٤١١ .

- أحمد رفعت : روضة العزيزية ص ١٦٧ ، الآستانة ١٢٨٢هـ .

- عثمان زاده : حديقة الوزراء ص ٨١ ، الآستانة ١٢٧١هـ .

- أحمد رفيق : كدنلر سلطتى ، جـ١ ، ص ٧٨ ، الآستانة ١٣٢٢هـ .

(٣٢) عزرا سمويل ساسون : مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقى العثمانية ص ١٢١ - ١٢٧ ، مطبعة جرجى غرزوزى بالإسكندرية ، سنة ١٩١٠م .

(٣٣) انظر تفصيل مرسوم كلخانه فى دائرة المعارف التركية . ميدان لاروس ، مادة Sulhane .

(٣٤) مجهول : عصر السلطان عبد الحميد وأثره فى الأقطار العربية ١٨٧٦ - ١٩٠٩م ، جـ١ ، ص ١٧٠ . صدر فى سلسلة أجزاء متتابعة المكتبة الهاشمية ، دمشق الطبعة الثانية (بدوز تاريخ) .

(٣٥) انظر نص الفرمان فى :

- أحمد مدحت : اس انقلاب ، ص ٢٨٣ – ٢٩٣ ، استانبول ١٢٩٤هـ ، وزارة العدل التركية خط همايون وقانون أساسى (تركى وعربى) ط٣ ، القسطنطينية طبع فى مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٧هـ .
- دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الخامس ، ص ٤٩٩ – ٤٥١ .
- عبد العزيز الشناوى وزميله : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ١٤ – ١٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩م .

(٣٦) عبد العزيز عوض : الإدارة العثمانية فى ولاية سورية ، ١٨٦٤ – ١٩١٤م ، ص ٢٥ – ٣٧ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .

(٣٧) سليمان البستانى : عبرى وذكرى . أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، ص ١١ – ١٢ .

(٣٨) مذكرات مدحت باشا ، ص ١٣٩– ١٤٠ ، نشرها ابنه يوسف كمال بك حتاتة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٠٨م ، مطبعة هندية بالموسكى بمصر . (بدون تاريخ).

(٣٩) دائرة المعارف التركية . ميدان لاروس . الطبعة الأولى ١٩٧٣م استانبول ، جـ١ ، مادة السلطان عبد العزيز ، ص ٢٦ .

(٤٠) هذه العبارة عبارة قانونية وتعنى فى الغالب ، أن محتوى هذا النظام ٧٨ مادة ، ثم ختم بمادة أخرى خاصة تحدد تاريخ سريان مفعول هذا النظام المعد ، أو تاريخ سريان مفعول المادة المؤقتة الموضوعة لاعتبارات خاصة .

(٤١) انكه لهارد : تركيا وتنظيمات ، دولت عثمانية نك تاريخ إصلاحاتى . ترجمة على رشاد ، ص ١٦٩ ، استانبول ١٣٢٨هـ .

(٤٢) المأمورين : أى الموظفين .

(٤٣) إسماعيل غالب : تقويم مسكوكات عثمانية ، ص ٧١ – ٨٢ ، الآستانة ١٣٠٧هـ .

– سليم فارس : كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب ص ٣٢٠ – ٣٢٥ ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجوائب ، بالآستانة ١٢٩٨هـ .

(٤٤) أبو الثريا سامى : وساوس السلطان عبد الحميد ، ص ١٤٠ – ١٤٣ ، مطبعة العهد – بغداد ١٣٥١هـ/١٩٢٢م .

(٤٥) فؤاد باشا ، صدر أعظم ، ومن كبار رجال الدولة العثمانية ، تولى منصب الصدارة العظمى فى عهد السلطان عبد العزيز ، ورغم دراسته الطبية والعسكرية، فقد التحق بعد تخرجه بدائرة الترجمة بالباب العالى ، وكلف بمهمة إعادة الهدوء إلى لبنان على اثر فتنة عام ١٨٦٠م . وقد لفت إليه الأنظار بكفاءته فى إيقاف الفتنة وإعادة الأمن والهدوء إلى المنطقة ، تولى الصدارة مرتين ، وتوفى عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م فى مدينة نيس – جنوب فرنسا – حيث كان يعانى من مرض القلب (مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ١٣٤ ، وصديق الدملوجى : مدحت باشا ص ٢٣٠ – ٢٣١ ، مطبعة الزمان ، بغداد ١٩٥٢م) .

(٤٦) رشيد باشا ، تولى الصدارة فى عهد السلطان عبد الحميد ، وكان الأخير خاضعاً لتأثير وزيره رشيد باشا الذى وجد فى الغرب ومدنيته مثله الأعلى وفلسفته . وقد أعد رشيد باشا الجيل التالى له من الوزراء ورجال الدولة عن طريق إرسالهم فى بعثات تعليمية وتدريبية إلى العواصم الأوربية ، وبمساعدته أسهم هؤلاء فى دفع عجلة التغريب التى بدأها هو .

(٤٧) فؤاد باشا : وصية فؤاد باشا السياسية . تعريب جميل معلوف . ص ٢٩ ، مطبعة المناظر ، سان باولو ١٩٠٨م .

(٤٨) ،(٤٩) المصدر السابق ص ٣٢ .

(٥٠) أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ص ٣٩ ، مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م – ١٤٠٤هـ .

– أرنست أ. رامزور : تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م ، ص٢٢٠ – ٢٢٥ ، ترجمة : صالح أحمد العلى ، منشورا مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦٠م .

(٥١) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ١٣٤ .

(٥٢) حسين مجيب المصرى : تاريخ الأدب التركى ، ص٤٠٤ ، القاهرة ١٩٥١م .

(٥٣) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ٢٦ .

(٥٤) عثمان نورى : عبد الحميد ثانى ودور سـلطنتى . ص ٢٢٥ – ٢٣٠ ، اسـتانبول ١٣٢٧هـ .

(٥٥) ،(٥٦)،(٥٧) أحمد فهد بركات الشوابكة : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٥٨) أحمد جودت : تاريخ جودت ، جـ١ ، ص ٧٥ .

- أحمد صائب :عبد الحميـد أوائـل سـلطنتى ، ص ٣٢٠ – ٣٢٧ ، ط٢ ، إسـتانبول ١٣٢٦هـ .

(٥٩) الماوائلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ص ١٢٢ ، ترجمة : راسم رشـدى ، القاهرة ١٩٥٠م .

(٦٠) ماجدة صلاح مخلوف : معروضات أحمد جودت باشا ، دراسة وتحقيق وترجمـة إلى العربية ، ص ١٤٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم اللغات الشـرقية، كلية الآداب ، جامعة عين شمس عام ١٩٨٣م ، القاهرة .

(٦١) ماجدة مخلوف : المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، ١٤١ .

(٦٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ – ١٤٤ .

(٦٣) المرجع السابق : ص ١٤٢ – ١٤٤ .

(٦٤) جمال الدين وأحمد جودت : عثمانلى تاريخ ومؤرخلرى . القسطنطينية ١٣١٤هـ.

- إسماعيل حقى : كتاب الترك فى القرن الرابع عشر ١٣٠٨هـ .

(٦٥) أحمد فهد بركات الشوابكة : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٦٦) أحمد فهد بركات الشوابكة : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٦٧) ماجدة صلاح مخلوف : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٦٨) ماجدة صلاح مخلوف : المرجع السابق ، ص ١١١ ، ١٤١ .

(٦٩) المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية :

- أحمد جودت : تاريخ جودت ، جـ١ ، ترجمـة عبـد القـادر الدنـا ، بـيروت ١٣٠٨هـ .
- أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ، مكتبة المنـار ، الطبعـة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤ .
- إبراهيم حليم : التحفة الحليمية فى تاريخ الدولة العلية ، مصر ١٣٢٣هـ .
- أرنست أ. رامزور : تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م ترجمة : صالح أحمد العلـى ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦٠م .
- إسماعيل حقى : كتاب الترك فى القرن الرابع عشر ١٣٠٨هـ .
- الماوائلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة : راسم رشدى ، القـاهرة ١٩٥٠م .
- أبو الثريا سامى : وساوس السلطان عبـد الحميـد ، مطبعـة العـهد - بغـداد ١٣٥١هـ/١٩٢٢م .
- حسين مجيب المصرى : تاريخ الأدب التركى ، القاهرة ١٩٥١م
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠م .
- سليم فارس : كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب ، الطبعـة الأولـى ، مطبعـة الجوائب ، بالآستانة ١٢٩٨هـ .
- سليمان البستانى : عبرى وذكرى . أو الدولة العثمانية قبـل الدسـتور وبعـده ، القاهرة ١٩٠٨م .
- صديق الدملوجى : مدحت باشا ، مطبعة الزمان ، بغداد ١٩٥٢م .
- طلال المهتار : آثار حملة بونابرت على مصر . الجامعة اللبنانية ، كلية الحقـوق ١٩٦٢م .

- عبد العزيز الشناوى وزميله : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعـاصر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩م .
- عزرا سمويل ساسون : مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقى العثمانية ، مطبعـة جرجى غرزوزى بالإسكندرية ، سنة ١٩١٠م .
- عبد العزيز عوض : الإدارة العثمانية فى ولايـة سـورية ، ١٨٦٤ - ١٩١٤م ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .
- فؤاد باشا : وصية فؤاد باشا السياسية . تعريب جميل معلوف . مطبعة المنـاظر ، سان باولو ١٩٠٨م .
- مجهول : عصر السلطان عبد الحميد وأثـره فـى الأقطـار العربيـة ١٨٧٦ - ١٩٠٩م ، جـ١ ، صدر فى سلسلة أجزاء متتابعة المكتبة الهاشـمية ، دمشـق الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .
- محمد عبد اللطيف البحراوى : حركة الإصلاح العثمانى فـى عصـر السـلطان محمود الثانى ١٨٠٨ - ١٨٣٩م ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
- محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربـى (١٥١٤ / ١٩١٤م) القـاهرة ١٩٨١م .
- مذكرات مدحت باشا : نشرها ابنه يوسف كمال بك حتاتـة ، الطبعـة الأولـى ، القاهرة ١٩٠٨م ، مطبعة هندية بالموسكى بمصر . (بدون تاريخ) .
- وزارة العدل التركية : خط همايون وقانون أساسى (تركى وعربـى) الطبعـة الثالثة ، القسطنطينية ، مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٧هـ .

ثانيا : المصادر والمراجع التركية :

- أحمد صائب :عبد الحميد أوائل سلطنتى ، ط٢ ، إستانبول ١٣٢٦هـ .
- أحمد رفيق : كدنلر سلطتى ، جـ١ ، الآستانة ١٣٢٢هـ .
- أحمد مدحت : اس انقلاب ، استانبول ١٢٩٤هـ .
- أحمد رفعت : روضة العزيزية ، الآستانة ١٢٨٢هـ .

- أحمد جواد : تاريخ عسكرى عثمانى ، استانبول ١٨٨٢م ،
- انكه لهارد : دولت عثمانية نك تاريخ إصلاحاتى . ترجمة على رشاد ، استانبول ١٩٢٦هـ .
- إسماعيل حبيب : تورك تجدد أدبياتى ، الآستانة ١٩٢٥م .
- إسماعيل غالب : تقويم مسكوكات عثمانية ، الآستانة ١٣٠٧هـ .
- بول إيمبر : عثمانلى إيمبراطور لغنك تجددى ، ترجمة حسن فرهاد ، ومعلم أنثره من الإنجليزية إلى اللغة التركية ، استانبول ١٩٢٣م .
- جمال الدين وأحمد جودت : عثمانلى تاريخ ومؤرخلرى . القسطنطينية ١٣١٤هـ .
- رفعت أفندى : دوحة المشايخ ، مطبعة إستانبول (بدون تاريخ) .
- رشيد ثريا : أدبيات جديدة وقراءات أدبية ، جـ١ ، طبعة جلال ساهر ومحمد فؤاد ، الآستانة ١٩٢٨م .
- عثمان نورى : عبد الحميد ثانى ودور سلطنتى . استانبول ١٣٢٧هـ .
- عثمان زاده : حديقة الوزراء ، الآستانة ١٢٧١هـ .
- محمد ثريا أفندى : سجل عثمانلى ، جـ٢ ، الأستانة ١٣١١هـ .
- منجم باشى : صحائف الأخبار ، جـ٣ ، الآستانة ١٢٨٥هـ .
- نهاد سامى بانارلى : دستان ملوك آل عثمان ، استانبول ١٩٣٨م .

Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi. Cilt 5. Ankara 1970.

ثالثاً : المخطوطات والقواميس ودوائر المعارف والمجلات :

- بيان نظام سلطان سليم الثالث : مخطوطة تركية فى جامعة الملك سعود ، برقم ٤٩٠ ، ومصورة من مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .
- شمس الدين سامى : قاموس تركى ، استانبول ١٣١٧هـ .
- دائرة المعارف التركية ، ميدان لاروس . المجلد التاسع ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م استانبول .

- عبد الوهاب القيسى : حركة الإصلاح وتأثيرها فى العـــراق ١٨٣٩ - ١٨٧٧م ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد - كانون الثانى ١٩٦١م ، مطبعـــة العـــانى ، بغداد ١٣٨٠هـــ/١٩٦١م .

رابعا : رسائل الماجستير والدكتوراه :

- ماجدة صلاح مخلوف : معروضات أحمد جودت باشا ، دراسة وتحقيق وترجمـة إلى العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم اللغات الشـــرقية ، كليـــة الآداب ، جامعة عين شمس عام ١٩٨٣م ، القاهرة .
- عبد الرؤوف محيى الدين سنو : أثر الغرب الأوربى فى حركة الإصلاح فى الدولـــة العثمانية (١٧٨٩ - ١٨٣٩م) ص ١٤١ ، رسالة ماجســـتير ، جامعـــة بـــيروت العربية - كلية الآداب ، بيروت ، ١٩٧٥م .